

قبل الأزمة بقليل...
سياسات إغراق الضفة الغربية بالديون

Just Ahead of the Crisis ...
Policies Designed to Plunge the West Bank
into Debt

ناهة سمارة

اياد الرياحي

Iyad Riyahi

Nahed Samarah

2014

2014

قبل الأزمة بقليل... سياسات إغراق الضفة الغربية بالديون

إعداد

ناهد سمارة

أياد الرياحي

2014

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

ISBN : 978-9950-334-23-6

هاتف: +972 02 2982021

فاكس: +972 02 2982160

ص.ب: 14 بيرزيت

مكتب غزة: تليفاكس +972 08 2838884

البريد الالكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الالكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds>

تدقيق لغوي: وسيم أبو فاشة

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ



تصميم وإخراج: أعضاء للتصميم / رام الله

02 2980552

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة ارتباطاً بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيوداً مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجالات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عدداً آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تكوين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

المحتويات

8	1. مقدمة
12	2. البنوك العاملة في فلسطين
14	3. الضفة الغربية وقطاع غزة، التميز في التسهيلات الائتمانية
18	4. ديون الحكومة والأسر الفلسطينية
18	4.1 تضخيم الناتج المحلي للحصول على قروض أكبر
19	4.2 ديون الناس
22	5. القروض الإستهلاكية: تطوراتها في السياق الفلسطيني
32	6. من المسؤول عن هذه السياسة
37	7. المجتمع في مواجهة نفسه، وتصاعد النزعات الفردية
40	8. الخاتمة
43	9. قائمة المراجع

ملخص تنفيذي:

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية نهاية عام 2007 عن سلسلة إصلاحات وإجراءات في النظام المصرفي أهمها، تعزيز منح الائتمان المحلي، وتعميق الروابط مع الاقتصاد الحقيقي عبر تخفيض حجم التوظيفات الخارجية. وبذلك تراجعت السياسة المتحفظة على الإقراض، وازدهرت الحملات الترويجية التي تشجع الناس على التوجه للبنوك للحصول على قروض ميسرة وطويلة الأمد، وذلك للتغلب على فائض السيولة التي أصبح مطلوباً من البنوك تصريفها في السوق المحلي. أدت هذه السياسة خلال سنوات قليلة إلى ارتفاع مديونيات الأسر والأفراد إلى معدلات قياسية (أكثر من 3 مليار دولار أمريكي)، بينما كانت مديونيات الأسر والأفراد قبل الانفتاح على الإقراض لا تتجاوز الـ 70 مليون دولار.

القروض التي منحت للناس هي قروض ذات طابع إستهلاكي، وغالبا تم توجيه تلك القروض لشراء منتجات مستوردة، وفي هذا الإطار أشار مسؤولون تنفيذيون حاليون وسابقون في ثلاثة بنوك رئيسية تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين، إلى خطورة سياسات الإقراض القائمة حالياً، إذ أن غالبية القروض تذهب للاستهلاك، ولا تفيد في تطوير الاقتصاد، فهي أموال لا يتم استثمارها بشكل صحيح ليعاد ضخها ثانية في الاقتصاد المحلي، وبالتالي تتحول لعبء على الناس. وأشاروا إلى ضرورة الانتقال من هذا النمط أي من الإقراض إلى تمويل المشاريع الاستثمارية، التي تساهم في خلق فرص العمل.

وقد تتحول القروض الاستهلاكية لاحقاً لأداة للحرمان والتجريد، حيث أن أحد الأمور التي تحدث عند الدخول في عالم الإقراض هو أن الناس سرعان ما يراكمون الديون، ليجدوا أنفسهم فجأة أمام نسبة فائدة آخذة بالارتفاع، فيشبهون إفلاسهم ويضطرون لبيع الأصول، فتتخفف قيمة هذه الأخيرة. وهذا ما حدث في سوق العقار في الولايات المتحدة. وعادة ما يكون هؤلاء هم أضعف الفئات في المجتمع.

ويصبح حجم الإقراض كبيراً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الحصول على التمويل وسهولة الوصول إليه حسب التوزيع بين الضفة الغربية وقطاع غزة تشير أن هناك قيوداً مشددة على الأخير، سواء على مستوى الحكومة المقالة، أو الأفراد، حيث لم تزد حجم التسهيلات الائتمانية لقطاع غزة عن نصف مليار دولار أمريكي فقط.

ارتفعت الديون الحكومية من 534.2 مليون دولار أمريكي في العام 2008، الى 1.374 مليار في العام 2013، بنسبة 275% خلال خمس سنوات فقط. أي أن الديون ارتفعت من 21.9 مليون في العام 1996 الى 1.374 مليار في العام 2013 أي بنسبة زيادة تقدر ب 6274%. إضافة الى أن بنوك خارجية وهيئات كالتقاعد قد استدانست السلطة منها. وتبلغ ديون السلطة الفلسطينية حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري أكثر من 4.3 مليار دولار، لصالح البنوك والقطاع الخاص ومؤسسات وبنوك دولية.

وفي إطار المنافسة بين البنوك، ومن أجل كسب المزيد من العملاء، وبيع نسبة أعلى من القروض، تخالف المصارف القوانين لبيع أنواع معينة من القروض الاستهلاكية والفردية، وقروض البطاقات الائتمانية، والقروض الشخصية، وقروض السكن، وقروض السيارات، وقروض التعليم...الخ

وتشير الدراسة، الى أنه من المنطقي أن يكون للديون الفردية تأثيراً من نواحي عديدة منها، خوف غالبية موظفي القطاع العام وأسرههم من أي تغيير في النظام القائم، أدى إلى حرصهم للمحافظة عليه، مما يمكنهم من الإيفاء بالتزاماتهم، بالإضافة الى العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية وهو ناتج عن خبرة الحصار المالي الذي امتدت مدته 18 شهرا، إضافة الى الانكفاء نحو الهم الذاتي. معظم من تم مقابلتهم من مختصين أو عاملين في بنوك يعتبرون القروض الإستهلاكية للأفراد والأسر عززت الفردية والانشغال بالهم الخاص، في مقابل تراجع الاهتمام بالشأن العام. وإن كانت البنوك لا تستطيع ربط كل الناس في دائرة القروض الاستهلاكية تلك، في مجتمع تصل فيه نسبة الفقراء والمعطلين عن العمل 27%. لكن ذلك خلق حاجات دائمة لطبقة أساسية في المجتمع الفلسطيني مثقلة بالديون هو افتراضاً منطقياً، كما ان سياسات الاقراض هدفت ايضا الى تعزيز النزعات الفردية لهذه الفئة من المجتمع.

أما تأثير الديون الحكومية، إضافة الى أنها تمس بحقوق الأجيال القادمة، فهذه الديون مرشحة للارتفاع مع غياب القدرة على التسديد، وهذا ما سيخلف أعباء مالية جديدة على السلطة الفلسطينية، ناتجة عن غرامات التأخير والفوائد. عدا عن آثارها السياسية، حيث درجت العادة أن الدول التي تعجز عن سداد ديونها الخارجية تصبح أكثر عرضه للابتزاز السياسي.

وتوصي الدراسة بضرورة اقامة توازن بين القروض الاستهلاكية والقروض المخصصة للقطاعات الانتاجية والاستثمارية، فتجنيد أموال في مشاريع استثمارية يولد فرص عمل،

وهو ما يفيد الاقتصاد الفلسطيني. والاقرار بمساوئ القروض والحياة الاستهلاكية يقتضي أن تقوم سلطة النقد بفرض قيوداً أعلى على هذه السياسة، أو على الأقل ان تخلق توازناً مع قطاعات اخرى. لذا البدء بتطبيق سياسات جديدة للاقراض هو ما يجب فعله. وهو ما يخلق فرص للعمل ويقلل من نسبة الفقر. وهذا بالضرورة يدعوننا إلى مراجعة سياسة الاستيراد، سواء من «اسرائيل» أو بقية العالم. كما يدعوننا لمراجعة سياسات السلطة الواردة في خطط التنمية، والتي تشجع التنافسية على حساب دعم الانتاج المحلي، والفردية على حساب العمل المجتمعي. وعلينا ان نتجاوز البنية الرأسمالية للنظام، عبر آليات جديدة لا يصال الموارد المطلوبة إلى الناس من أجل إعادة الإنتاج، والى مؤسسات تقوم على تقديم السكن وبناء المدن بأسلوب يضع في الاعتبار احتياجات الناس لا رأس المال.

إن إعادة الاعتبار للأشكال الاقتصادية السابقة التي كانت تقوم على اساس العلاقات المباشرة بين الناس يقلل من سلطة البنوك، وهيمنتها، ولا يجعلها الجهة الاكثر أهمية في حياتنا وتعاملاتنا التجارية.

1. مقدمة

يركز النقاش العالمي اليوم حول آفاق الاقتصاد، وإشكالية عدالته، والمخاوف من انهياره، على الديون الناتجة عن الإقراض المفرط للأسر والحكومات وأثرها على النظام الاقتصادي، إضافة الى سياسات الأجور المتبعة وغير الملائمة مع إرتفاع غلاء المعيشة وإرتفاع الفوائد على الإقراض، هذا ينتج في تطبيقاته وبشكل ملحوظ افقاراً لجمهور واسع من المقترضين، الذين صور لهم الاقتراض كحل وحيد لمشكلاتهم المالية.

الإفقار الذي تخلفه هذه السياسات قد ينتج أيضاً جمهوراً مشتتاً من المحتجين، وإن يكن هذا افتراضاً واسعاً الآن، وبحاجة الى كثير من التعمق مستقبلاً، إلا أن العديد من الشواهد على هذا الافتراض قائمة في السياق العالمي، حيث أن خسارة ملايين الناس لبيوتهم لم تخلق حالة تتخطى النظام الاقتصادي عبر بدائل أكثر عدالة، بالرغم من إنطلاق بدايات جيدة لحركات إجتماعية جديدة مناهضة للنظام الرأسمالي. أما في السياق المحلي فإن سياسة الإقراض للأفراد والأسر يجري تصنيفها من قبل بعض السياسيين والباحثين والمصرفيين (تمت مقابلتهم لغرض إعداد هذه الدراسة) على أنها واحدة من المشكلات السياسية أيضاً، حيث أبعدت الناس عن دائرة الفعل الجماعي عبر خلق هموم فردية للكثير منهم، وبالتالي لم تكن سياسة الانفتاح على القروض مجرد حالة فوضى أشاعها النظام المصرفي بقدر ما شكلت واحدة من استراتيجيات السيطرة المدروسة والمخطط لها. والتي تم تمريرها تحت شعار ربط المصارف بالإقتصاد المحلي.

فتمو رأس المال من السمات الجوهرية لليبرالية الجديدة، وتؤدي دوراً كبيراً جداً في كيفية التعبير عن القوة والسلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويكون لهذه الاشكال من الدين الاستهلاكي للفرد والأسرة أثر عميق على كيفية نظر الناس لقدرتهم على مواجهة الصراع الاجتماعي، وبشكل خاص فإنهم يتفاعلون ليغيروا طرق سلوك الأفراد من خلال الترويج لفكرة أن الحلول لمشكلاتهم هي حلول فردية بطبيعتها وليست جماعية. وهذا ينسجم تقريباً مع تراجع في تقديم الخدمات الاجتماعية التي تندرج تحت الليبرالية الجديدة¹. وصل الانفتاح على الإقراض معدلات كبيرة خلال السنوات الماضية، وباتت البنوك واجهة الأفراد والأسر الفلسطينية، وبرز تحول لدى الفلسطينيين باستخدام التمويل الخاص لتلبية الاحتياجات الأساسية التي كان يمكن توفيرها خارج نطاق السوق².

1 هنية، آدم. 2012. التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين. بيرزيت. جامعة بيرزيت، مركز دراسات

التنمية. ص. 24.

2 المصدر السابق.

إن إغراق الافراد بالديون ليس هدفه الوحيد خلق أداة للسيطرة وتعزيز الهموم الفردية ، كما هي في حالتنا الفلسطينية ، بل قد يكون أيضا أداة للحرمان والتجريد ، «إن أحد الأمور التي تحدث عند الدخول في عالم الإقراض هو أن الناس سرعان ما يراكمون الديون ، ويجدون فجأة أن نسبة الفائدة إرتفعت ، فيشهبون إفلاسهم ويضطرون لبيع الأصول ، فتتخض قيمة الأخيرة. وهذا ما حدث في سوق العقار في الولايات المتحدة. وعادة ما يكون هؤلاء هم أضعف الفئات في المجتمع. مثال ، في عام 2008 أعلن في وول ستريت عن معدل العلاوات التي منحت لرؤساء تنفيذيين لشركات كبرى ، وقد وصلت الى 38 بليون دولار ، وفي هذه الاثناء كان ما يقارب مليوني أسرة قد فقدت منازلها. لذا حين ما نجمع هذين الحدين نرى بأن هذا أشبه بمصادرة ممتلكات الفقراء ومنحها للأغنياء»³. لكن في الحالة الفلسطينية لا تميل البنوك سريعا الى خيار تجريد الأصول نظرا للظروف السياسية ، فهي تلجأ الى تخفيض الإقراض وجعله في حدوده الدنيا كما في قطاع غزة. وعندما تكون هناك أزمة عامة كانقطاع الرواتب فهي تقتطع جزءا من الراتب الذي يتم تحويله للموظفين حتى لا تثير السخط عليها ، والتجريد يتم لحالات فردية متعثرة دون تحويلها لظاهرة عامة ، إلا أن المفارقة هنا ، أنه في الوقت الذي بدأ العالم يعاني من أزمة الإقراض ، بدأت البنوك بالتوسع في منحه في الضفة الغربية.

ويروج البنك الدولي للآثار الايجابية للإنفتاح على التمويل والقروض الاستهلاكية لذوي الدخل المحدود على النشاط الاقتصادي ، إضافة لوجود علاقة بين الوصول للتمويل والنمو والتقليل من الفقر ، بحيث أن هذا النوع من التمويل يقوم أيضا بخلق نشاط اقتصادي إضافي بالرغم من أنه لا يدعم قطاعات انتاجية بشكل مباشر⁴. لكن ذلك بحاجة الى المزيد من التدقيق؛ لأن النشاط الاقتصادي الناتج عن التمويل موجه في حالتنا الفلسطينية الى إستيراد السلع الأجنبية ، ولم يساعد كثيرا في دعم الإنتاج المحلي ، كما أن التمويل الاستهلاكي للأفراد والأسر يجعل تلك العائلات أضعف في مواجهة الأزمات الاقتصادية ، حيث يعطى الدائنون الأولوية دائما.

وبعيدا عن الآثار السياسية والاجتماعية للإقراض ، فمن المعترف به من قبل جميع المراقبين أن أهم مسبب للأزمة المالية التي لا تزال تتفاعل وتهدد بركود عالمي جديد ، كان الاقتراض المنزلي المفرط في الولايات المتحدة وأوروبا وخاصة في المجال العقاري ، وبلوغ المديونية الخاصة

3 هارفي، ديفيد. 2009. حوار مع مجلة الاداب، منشور على الموقع الالكتروني: <http://adabmag.com/>

sites/default/files/7_8-09/11-david_harvi.pdf

4 Bruhn, M. & Love, I. 2009. The economic impact of banking the unbanked : evidence from Mexico. The World Bank. Available at: <http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/4981.htm>

مستويات غير قابلة للاستمرار. وهذا أدى بدوره إلى إنفجار «الفقاعة» مرة واحدة في عام 2008⁵. كما أن الانخفاض النسبي في معدل الأجور، جعل النظام الرأسمالي على المستوى العالمي، يعاني عجزاً في «الطلب الفعال»، وهو قدرة العمال أنفسهم على شراء المنتجات التي يصنعونها، ونتيجة لذلك انحدر مستوى الطلب بشكل عام، مع بقاء العدد نفسه من الرأسماليين، الأمر الذي يعني انخفاضاً في الأرباح. هذه الفجوة، التي سببتها الزيادة في الانتاج من جهة وضعف الطلب من جهة أخرى، تمت تغطيتها بشكل متسارع عبر زيادة معدلات المديونيات الشخصية ومديونيات الأسر الصغيرة، خصوصاً في الأنظمة الرأسمالية المتقدمة ما دام معدل الأجور العامة (التي هي أصلاً متدنية) ثابتاً، ومعدلات الديون العامة في ارتفاع، فإن هذا الوضع لا يمكنه الاستمرار، ولا بد أن ينهار الاقتصاد القائم على ذلك الأساس آجلاً أم عاجلاً، ونحن اليوم في وضع انهيار عام سببه هذه المعادلة غير المتوازنة ما بين الأجور والديون، وبالتالي نجد أن الأزمة تتركز اليوم في كل الدول التي تبنت هذه السياسات⁶.

وتواجه العمالة الفلسطينية الآن وضعاً مشابهاً، فتأكل الأجور نفسه أخذ بالتصاعد منذ سنوات، ولا يتم تعويضه بصورة تلائم إرتفاع الأسعار سواء للمواد الغذائية أو الطاقة أو الخدمات، فعلى الأقل منذ سياسة التوسع في الإقراض تأكلت رواتب العاملين، وهذا ما كان محل لكثير من الاحتجاجات والاضرابات النقابية التي ترافقت مع ازدياد التشكيك حول طريقة احتساب غلاء المعيشة التي تطالب النقابات أن تكون على السلع الأساسية، بينما يتم احتسابها من قبل الإحصاء المركزي على 950 سلعة رئيسية وثانوية، لذا تعتبر النقابات والباحثين أن نسبة تأكل رواتب الموظفين بالنسبة للغلاء الحاصل وصلت إلى 40%⁷. لكن لاحقاً جرى تعديل الطريقة السابقة التي يتم على أساسها احتساب غلاء المعيشة من قبل جهاز الإحصاء المركزي، والغاء الطريقة السابقة، والتي كانت تدمج بصورة واسعة ما بين الكماليات والاحتياجات الأساسية التي يستهلكها الناس، وأصبح الرقم القياسي لأسعار المستهلك ما يقارب 650 سلعة⁸.

تأتي هذه الدراسة مع تزايد عمليات الإقراض الواسعة التي لجأت إليها البنوك المحلية مطلع العام 2008 ولغاية الآن، هذه السياسة التي انتهجتها المصارف وتوجيه من سلطة النقد الفلسطينية

5 الخالدي، رجا. 2012. الأزمة المعيشية الفلسطينية بين الإستهلاك والمديونية الأسرية والأموال. منشور على الموقع

الالكتروني جدلية: <http://www.jadaliyya.com/pages/index/4505>

6 هارفي، مصدر سبق ذكره.

7 زكارنة يشكك بطريقة احتساب غلاء المعيشة، منشور على وكالة معا بتاريخ 2011/01/17:

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=351853>

8 أشرف سمارة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مقابلة خاصة بالبحث، 2014.

لاقت الكثير من الانتقادات حول الهدف من منح الناس والحكومة هذا الحجم الهائل من التسهيلات الائتمانية، التي ناهزت أربعة مليارات دولار أمريكي، والتي تركزت في الغالب في الضفة الغربية، التي لا يتجاوز عدد سكانها مليوني نسمة، في ظل مخاطر اقتصادية وسياسية عالية جداً. وفي ظل دخل منخفض لشريحة واسعة من المقترضين، هذا إلى جانب السياق الزمني القصير نسبياً لتطور عمل البنوك الفلسطينية والجهاز المصرفي بشكل عام⁹. ومع بدء ارتفاع الأصوات الناقدة لسياسات الديون التي تتبعها الحكومة مع تراجع حجم التمويل الخارجي.

وتهدف الدراسة إلى رصد التغيرات التي طرأت على حجم الاستهلاك في كل من قطاعي السيارات والعقارات، وتقاع ذلك مع تطوير أنماط استهلاكية وضعت الناس في إطار رفاهية متخيلة، بل وعززت النزعات الفردية للفلسطينيين، وبالجانب السياسي، تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل حول السيناريوهات المتخيلة لدى البنوك في حال انهيار أو حل السلطة الفلسطينية التي هي مديونة أيضاً لعدد كبير من البنوك. يركز التقرير على الديون في الضفة الغربية، وذلك نظراً للتسهيلات المنخفضة في القطاع. مع ملاحظة أن الأعوام 2006/2007/2008 شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة «المساعدات الخارجية».

واعتمدت الدراسة منهج التحليل الكيفي مستندة على العديد من المقابلات مع خبراء اقتصاديين ومسؤولين تنفيذيين في بنوك كبرى تعمل في مدينة رام الله. إضافة إلى تحليل البيانات الكمية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، والمتعلقة بحجم وتوزيع الإقراض في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما ساهمت التقارير الصادرة عن جمعية البنوك في فلسطين في إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للبنوك فيها.

9 الرياحي، إياد 2013. التنمية والتمويل في فلسطين، رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد).

حين تجني عشرة أضعاف ما تملك من المال ، تفرز معدتك مادة كيميائية تتسبب في الادمان.....

وليام برودر

2. البنوك العاملة في فلسطين

بلغ عدد البنوك العاملة في الضفة الغربية عشية الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967 إثني عشر بنكا، وبفعل الإجراءات العسكرية لسلطة الاحتلال حُجم العمل المصرفي، وتم تقييده وإحكام السيطرة عليه، الى أن أغلقت جميع فروع البنوك عام 1967، وحولت جميع أرصدها الى حساب خاص في البنك المركزي الإسرائيلي. واحتكرت البنوك الإسرائيلية العمل المصرفي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لتعود في العام 1981 بالسماح بإعادة فتح بنك فلسطين في قطاع غزة، وإعادة فتح بنك القاهرة-عمان في الضفة الغربية عام 1986¹⁰.

شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 1994 تزايدا ملحوظا لنشاط البنوك وافتتاح بنوك جديدة لفروع لها في مدن أخرى، وأحيانا أكثر من فرع في نفس المدينة. إلى جانب صرافات السحب الآلي في الأماكن العامة. يعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة 18 بنكا، منها 8 بنوك محلية، و9 بنوك عربية، وبنك أجنبي واحد، وتبلغ الفروع والمكاتب 226 موزعة على مناطق مختلفة بينما اقترب عدد الموظفين -في هذه البنوك- من 5000 الاف موظف، تُشغل البنوك المحلية نصفهم.

تشير التقديرات الصادرة عن جمعية البنوك أن هناك فرعا لكل 19 ألف مواطن، وصرافا آليا لكل 11 ألف مواطن. وتطورت موجودات البنوك العاملة منتصف عام 2012 الى أكثر من 9 مليار دولار أمريكي¹¹. حققت البنوك العاملة في فلسطين أرباحا قيمتها مليارا وثلاثة وعشرون مليون دولار منذ عام 1997 وحتى نهاية عام 2013. في حين بلغت الأرباح التي حققتها هذه البنوك خلال السنوات الثلاث الأخيرة 398 مليون دولار¹². استطاعت البنوك الفلسطينية تخطي الأزمة المالية العالمية بأقل الأضرار، فقط بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود الذي يعمل في الأراضي

10 الحاج، طارق. 2004. الآثار المحتملة للتطورات المحلية على البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية، مجلة جامعة بيت لحم. العدد 23. ص 6

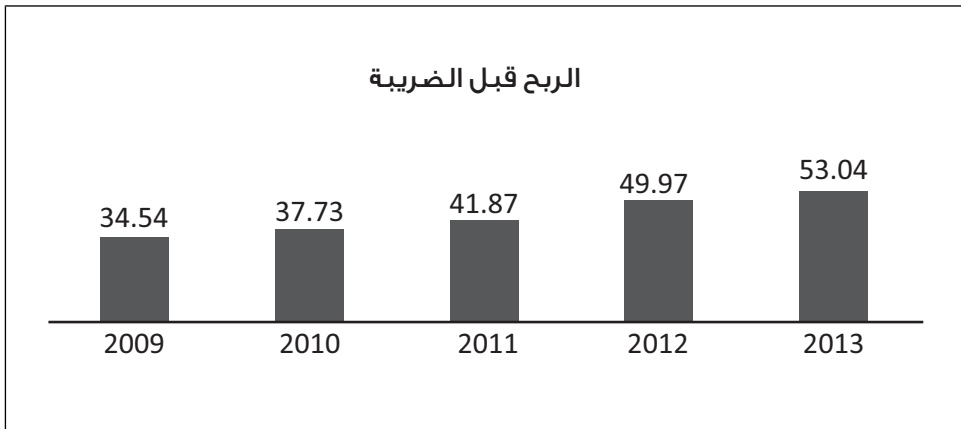
11 الوضع المالي للبنوك، 2012، جمعية البنوك رام الله.

12 جهاد الوزير، 2014، مقابلة صحفية جريدة الحياة:

الفلسطينية سجل خسائر متتالية طوال الأعوام الماضية حيث بلغت خسارة البنك عام 2012 نصف مليون دولار أمريكي. ويتضح أن البنك لم يلجأ الى التسهيلات الائتمانية التي تحقق أرباحاً كبيرة للبنوك في الأراضي الفلسطينية.

باستثناء بعض البنوك الفلسطينية التي لها ايداعات في الخارج، فان تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الفلسطيني محدودة جداً¹³. وطوال السنوات السابقة حافظت البنوك على ارباح متتالية ومنتزيدة كل عام، وتشير بيانات جمعية البنوك انه في نهاية العام 2013 حققت البنوك أكثر من 53 مليون دولار كأرباح.

رسم بياني رقم (1): أرباح البنوك قبل اقتطاع الضريبة¹⁴



وتستفيد الحكومة الفلسطينية من هذه الأرباح الآتية في غالبها من العمولات والفوائد على الإقراض، فمثلا تشير البيانات المالية لبنك القاهرة-عمان في رام الله أن البنك حقق أرباحا في نهاية العام 2013 بلغت أكثر من إثني عشر مليون دولار أمريكي، واقتطعت الحكومة ضرائب منها بحدود خمسة ملايين دولار أمريكي¹⁵. هذه الأرباح هي إجمالي نشاطات البنوك في الضفة الغربية، وكان لهذه الأرباح أن تتضاعف لولا القيود التي فرضت على العمل المصرفي في قطاع غزة. كما أن حجم الضرائب التي تجبها الحكومة من البنوك يشكل حافزا لاستمرار سياسة القروض الاستهلاكية.

13 الرياحي، إياد 2013. التنمية والتمويل في فلسطين، رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). ص. 11.

14 الوضع المالي للبنوك 2013 جمعية البنوك - فلسطين منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.abp.ps/files/>

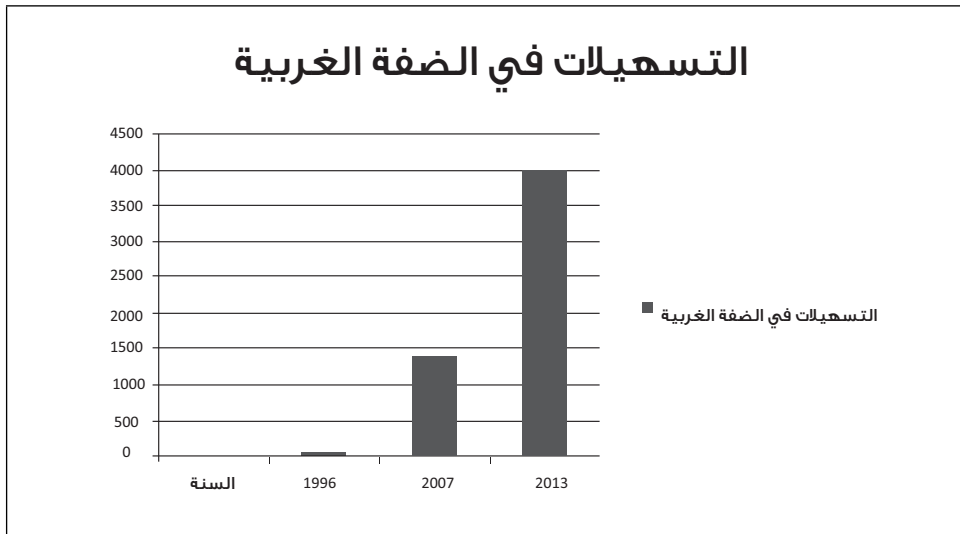
server/Financial%20Position%202013.pdf

15 المصدر السابق.

3. الضفة الغربية وقطاع غزة، التميز في التسهيلات الائتمانية

حسب توزيع التسهيلات الائتمانية فإن هناك قيودا مشددة فرضت على الإقراض في قطاع غزة على مستوى الحكومة والأفراد والعائلات، مقارنة مع ما تم منحه في الضفة الغربية، وليس افتراء إن قلنا، أن الأول: (الحكومة في الضفة الغربية) يقترض والثاني: (الناس في قطاع غزة) عليه جزء من تسديد تلك الديون، تحديدا فيما يتعلق بالاقتراض الحكومي والتي تعتبر ديون عامة على الشعب الفلسطيني، بغض النظر عن طبيعة أو من يقود النظام السياسي. إجمالا اتجهت المصارف الى إعطاء تسهيلات ائتمانية واسعة للضفة الغربية بلغت في العام 1996 حوالي 296.6 مليون دولار أمريكي، وارتفعت في العام 2007 إلى 1411.1 مليون دولار أمريكي، ووصل حجم التسهيلات في العام 2013 إلى 3986.4 مليون دولار أمريكي¹⁶.

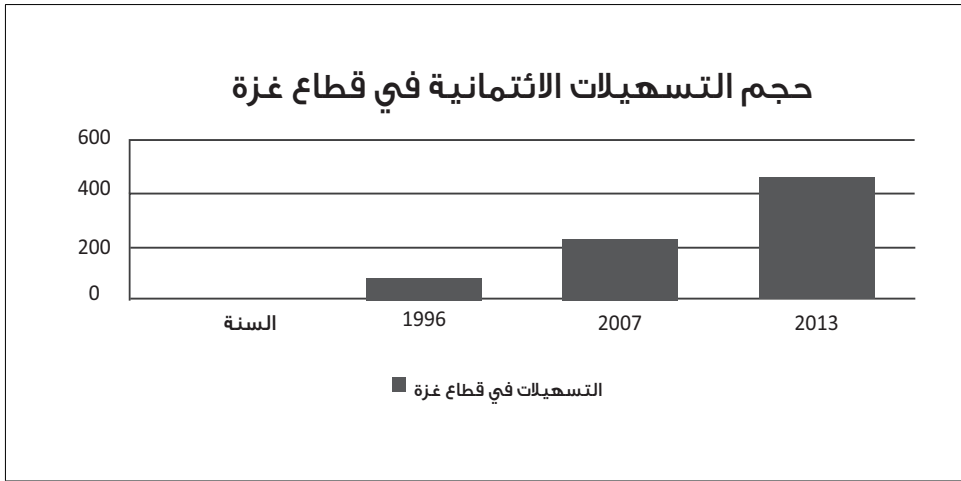
رسم بياني رقم (2): حجم التسهيلات الائتمانية في الضفة الغربية



بينما بدت البنوك متحفظة جدا على منح سكان قطاع غزة أو الحكومة المقالة نفس الفرصة في التسهيلات الائتمانية، وهذا لا يمكن فقط تصنيفه بالمخاطرة الائتمانية العالية فقط، لكن هناك ايضا جوانب سياسية تحكمت في حجم القروض في القطاع، مع ذلك فإن حجم التسهيلات في العام 2013 التي منحت لقطاع غزة هي أقل من نصف مليار دولار أمريكي.

16 تقارير مختلفة لسلطة النقد الفلسطينية، 2013.

رسم بياني رقم (3): حجم التسهيلات الائتمانية في قطاع غزة



وإن كانت الانتقادات الموجهة الى سلطة النقد والبنوك في الضفة الغربية تتعلق بحجم التسهيلات التي أغرقت الناس بالديون الا أنها في قطاع غزة تواجه انتقادات مختلفة، وذلك نتاج رفض البنوك المحلية استلام الحوالات المالية التي تذهب للحكومة المقالة في قطاع غزة. وحياناً رفض حوالات داخلية من الضفة الغربية او من الخارج لمواطنين في قطاع غزة. هذا ما دفع الناس الى إغلاقها وتحطيم محتويات بعضها أكثر من مرة. وفي هذا السياق، لا بد من التركيز على مدينة رام الله حيث تتركز الوزارات وكافة المنظمات غير الحكومية، مما ساهم في انتقال مجموعات كبيرة من الناس من كافة أرجاء المحافظات الفلسطينية الى رام الله، واصبح تركيز المال والاعمال وكافة مظاهر التمدن والتنمية جلياً في المدينة. وهذا ما تمتاز به عن باقي المدن الفلسطينية، وأصبحت كأنها "العاصمة الفلسطينية"، ويلقي هذا التوسع في الاسواق المالية الضوء على ان الكثير من التنمية التي تظهر في الواجهة في مجمل انحاء الضفة الغربية، وبخاصة في رام الله هي تنمية وقودها الدين، وهذا ينعكس في التحول الشكلي الكبير مدينة رام الله في خلال السنوات القليلة الماضية، والانتشار الواسع لليافطات الكبيرة التي تروج للمصارف وللقدرة على شراء منازل وسيارات وغيرها من البضائع من خلال الاقتراض¹⁷.

17 هنية، مصدر سبق ذكره. ص. 20.

وفي هذا السياق أيضا، يتحدث هاري في عن تحقيق التنمية اللامتوازنة وتشكيل اللاندسكيب الجديد¹⁸، أي ان تركيز الاموال والاعمال في مدينة رام الله عمل على تجاهل وافقار المدن الاخرى، وفي الوقت ذاته جعل من مدينة رام الله نموذجا لمدينة حديثة ذات اسعار غالية الثمن. لكن لم تكن وحدها المصارف هي المسؤولة عن هذه الحالة، أو كون رام الله على ما هي عليه اليوم، بالاضافة الى تركيز المؤسسات والوزرات الحكومية إلا أن عوامل أخرى جعلت من هذه المدينة مدينة الاقتصاد الخدماتي بامتياز، فإغلاق المدن الفلسطينية منذ العام 2001 جعل العديد من الناس يبحثون عن الاستقرار فيها تجنباً للثقل على الحواجز العسكرية، كما أن وجود كم هائل من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والاجنبية وممثليات العديد من البلدان الاوروبية اضافة الى أن المقاطعة (مقر اقامة الرئيس الفلسطيني) تعتبر مركز النشاط السياسي الدبلوماسي، حولها الى مدينة. هذا كله ساهم في تطوير اقتصاد خدماتي يلبي احتياجات مجموعات كبيرة من الأغنياء، وأبناء الطبقة الوسطى.

4. ديون الحكومة والأسر الفلسطينية

بدأ الأمر كأنه إصلاح للنظام المصري، وربطه أكثر بالاقتصاد المحلي، عبر تخفيض حجم الإستثمارات الخارجية وربط المصارف مباشرة بالإقتصاد، لكن سرعان ما ارتفعت الديون على الأفراد والأسر الى جانب الحكومة الفلسطينية بشكل ملموس بعد العام 2007، أي بعد الانقسام الفلسطيني، حيث اقتربت تلك الديون من حدود الـ 4 مليار دولار على الناس، بينما ديون الحكومة للبنوك المحلية وغيرها قد تجاوزت هذا الرقم، بالرغم من اقتطاع جزء كبير من الميزانية المخصصة لقطاع غزة، مع التزام الحكومة في رام الله بدفع معاشات الموظفين السابقين في القطاع، إلا أن النفقات الجارية المخصصة لغزة انخفضت بشكل كبير سواء في الصحة، أو التعليم، أو الأمن، أو المساعدات الاجتماعية، أو مشاريع البنى التحتية.

خلال 11 عاما (1994-2005) من نشأة السلطة الفلسطينية، وصلت ديونها من البنوك المحلية والخارجية الى 421 مليون دولار أمريكي، ومن الملاحظ ان الديون قفزت من 21 مليون في العام 1996، الى 416.7 مليون في العام 2000، أي أن الديون زادت نسبتها بمعدل 1800 % في أربع سنوات.

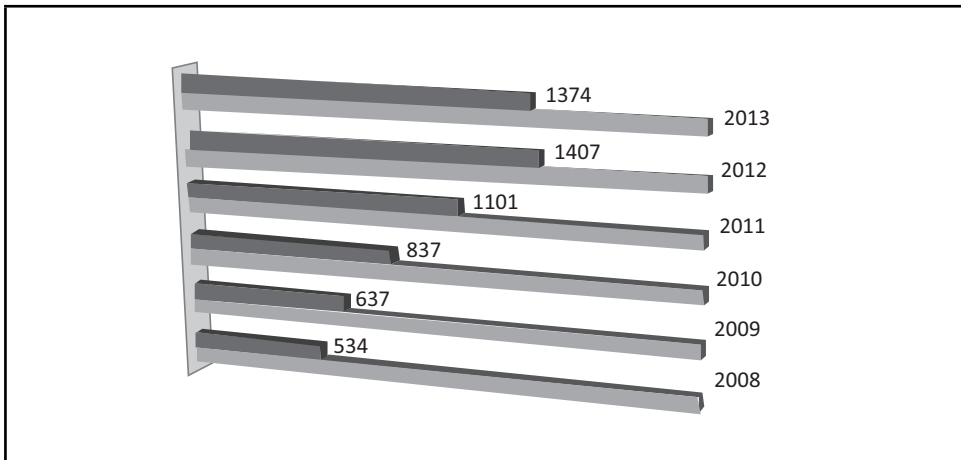
18 هاري في، مصدر سبق ذكره.

جدول رقم (1): القروض الممنوحة من البنوك للحكومة الفلسطينية 1996-2007¹⁹

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع العام	21.9	62.9	85.7	98.0	416.7	363.6	139.6	248.6	414.1	592.2	486.0	421.5

وبالنظر الى الاقتراض في سنوات ما بعد 2007، فهي أيضا مرتفعة وتشير الى توجه حكومي أخذ بالازدياد من مطلع العام 2000، وممكن أن تكون ساهمت فيه العديد من الظروف، وتحديدًا مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وضعف الجباية الضريبية آنذاك، واحتجاز سلطات الاحتلال لأموال الضرائب التي تجنيها وزيادة الانفاق على برامج الطوارئ الناتجة مع ازدياد نسبة البطالة والفقر، إضافة الى تراجع التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية وأيضًا له علاقة بالسياسة المصرفية التي أقرت لاحقًا مع الزام البنوك باستخدام ما يقارب نصف ودائعها على شكل تسهيلات ائتمانية.

رسم بياني رقم (4): القروض الممنوحة للحكومة 2008-2013



19 تقارير سلطة النقد الفلسطينية، رام الله.

وكما يبين الرسم البياني اعلاه رقم (4)²⁰ ارتفعت الديون من 534.2 مليون في العام 2008 الى 1.374 مليار في العام 2013 بنسبة 275% خلال خمس سنوات فقط. اي ان الديون ارتفعت من 21.9 مليون في العام 1996 الى 1.374 مليار في العام 2013 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 6274%. إضافة الى ان بنوك خارجية وهيئات كالتقاعد قد استدانست السلطة منها. وتبلغ ديون السلطة الفلسطينية حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري أكثر من 4.3 مليار دولار، لصالح البنوك والقطاع الخاص، وبعض الدول الأجنبية والمؤسسات المالية العابرة للقارات²¹. ويتحدث المسؤولون الحكوميون عن عجز تبلغ قيمته مع نهاية هذا العام في الموازنة يقدر بـ 600 مليون دولار أمريكي. وهذا ما سيرفع الدين الحكومي العام الى حدود خمسة مليارات دولار أمريكي اذا عجزت الحكومة عن الحصول على "مساعدات خارجية". في مقابلة مع صحيفة محلية أشار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية محمد مصطفى الى أن هناك تعثراً في سداد الديون، وهو ما يفرض على السلطة الفلسطينية غرامات تأخير بقيمة 100 مليون دولار²². خدمات الدين المتعثرة ستصبح عبئاً جديداً يضاف الى العجز القائم في الموازنة العامة. الخشية أن يتم تعويض ذلك بالمزيد من التقليلات في الخدمات الاجتماعية في قطاعات كالصحة والتعليم. يحصل هذا عندما تصبح لخدمات الدين الأولوية عند الدائنين، حيث كان يجب أن تكون تلك في المرتبة الثانية بعد التنمية²³.

4.1 تضخيم الناتج المحلي للحصول على قروض أكبر

أثناء الازمة الاقتصادية في اليونان التي هددت البلاد بالإفلاس، حولت سلطات الادعاء في أثينا أندرياس جيورجيو رئيس الجهاز الإحصاء الرسمي للقضاء، أما التهمة فكانت أنه عدل نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن أعلن أن حسابات الناتج المحلي الإجمالي لليونان كانت مضخمة ومبالغ فيها بأكثر من قيمتها بالربع على الأقل. قال جيورجيو، الوافد من صندوق النقد، إن مهمته كانت فقط تطبيق المعايير الأوروبية في تقدير وضع الاقتصاد²⁴.

20 البيانات الواردة في الرسم البياني معتمدة على تقارير لسلطة النقد الفلسطينية عام 2013.

21 العوض، وليد. 2013. من ينتشل السلطة الفلسطينية من أزمتها المالية؟ منشور على الموقع الإلكتروني لجريدة القدس:

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/458567>

22 موقع الكتروني: <http://uk.co.alquds.www/?p=53181>

23 وودرز، نيرى. 2010. فلاح العولمة (عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقارضين) المركز القومي لترجمه

24 جمال، وأئل. 2014. المراجعات الاقتصادية الكبرى.. الاختراع الاقتصادي الأخطر في القرن العشرين: الناتج

المحلي الاجمالي الموقع الالكتروني اصوات مصرية <http://www.aswatmasriya.com/analysis/view>

<http://www.aswatmasriya.com/analysis/view.aspx?id=986c3ce9-d54a-45cb-8fc3-027adb8881f0>

في فلسطين أيضا، وبنفس الوتيرة ولملائمة الإقتراض مع الناتج المحلي، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني في واحدة من جلسات المساءلة لمنظمات المجتمع المدني أن الناتج المحلي وصل لحوالي 10 مليار دولار، ونسبة الدين العام منه وصلت إلى 38% منه، وهي نسب أقل من نسب دول الإقليم المقترضة، ودوليا هناك معايير متعارف عليها، ففي أوروبا يجب ألا يزيد الدين عن 60% من الناتج المحلي، وبهذا المعنى إعتبر رئيس الوزراء أن الوضع الحالي ليس سيئا كما يشاع²⁵. هذا التضخيم لحقيقة الناتج المحلي إستند على الترويج للارتفاع الحاصل في غزة في حينه، والذي حسب تقرير الاونكتاد إرتكز على أنشطة إعادة الإعمار التي أعقبت العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام 2009 لكن مع الوضع الحالي في القطاع فالصورة مغايرة تماما مع ارتفاع نسبة الفقر والحاجة والبطالة التي ترافقت مع الحرب الاخيرة على غزة صيف 2014. لذا الحديث عن هذا الارتفاع هو تضخيم لحقيقة الناتج المحلي نفسه. كما أن التعثر بسداد خدمات الديون وليس الديون هو مؤشر سيء بحاجة الى مراجعة من جانبين، أولا: سياسة وشروط الإقتراض القائمة وتخفيض نسبة التعثر في سداد الديون. وثانيا: مجالات إنفاق هذه القروض والتي هي خارج أي مساءلة سواء برلمانية أو مجتمعية. وبالغالب تذهب تلك القروض لسداد العجز في قضايا تتعلق بالانفاق على الرواتب.

المجادلة بالمقولات الاقتصادية المتعلقة بالقدرة على الاستدانه طالما أن الديون لم تبلغ 60% من الناتج المحلي وبقدر ما أن هذه المقولة ما زالت بحاجة الى التحليل والنقد نظرا لآثارها السياسية والاجتماعية المرافقة لتسديد خدمات هذه الديون، ليس بالضرورة أن تنطبق على الاقتصاد الفلسطيني الذي ما زال تحت الاحتلال، ويعتمد الى حد كبير على «المساعدات الخارجية»، إضافة الى ذلك الوضع الكارثي من نواحي اقتصادية وانسانية في قطاع غزة، كما أن تصاعد الدين العام بهذه الطريقة سيتجاوز الناتج الاجمالي المحلي نفسه في السنوات القليلة القادمة. مع فتح آفاق جديدة للديون حيث أصبحت السلطة تحمل لقب دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ممكن أن يفتح لها ذلك أبوابا جديدة للاقتراض من هيئات دولية تحفظت سابقا على إقراضها كصندوق النقد الدولي نظرا لأنها ليست دولة.

4.2 ديون الناس

ارتفاع الديون لم تكن فقط حكرا على الحكومة الفلسطينية بل انطبق ذلك أيضا على الناس، وبدأت دوائر التسهيلات الائتمانية في البنوك تتوسع أمام جمهور كبير من المقترضين، الذين عهدوا الى البنوك بحل مشاكلهم المالية.

25 <http://www.wafa.ps/arabic/printnews.php?id=150652>

«أصبحت المصارف تخالف القوانين في سياق المنافسة بين بعضها بعضاً، من أجل استقطاب الزبائن على أنواع معينة من القروض الاستهلاكية والفرديّة: قروض البطاقات الائتمانية، القروض الشخصية، قروض السكن، قروض السيارات، قروض التعليم... وكل القروض لغير الشركات. لكل نوع من أنواع هذه القروض طرق في الاحتيال على الأنظمة والإجراءات المفروضة من قبل مصرف لبنان، فعلى سبيل المثال، عدد كبير من المصارف يقدم تسهيلات إدارية إلى الزبائن، فيسمح لهم بالاستدانة بما يفوق مجموع مداخيلهم، وربما يساعدهم على تخمين عقاراتهم السكنية بأكثر من قيمها السوقية للحصول على مبلغ قرض أكبر، وبعض المصارف لا تحتسب قروض البطاقات الائتمانية من ضمن القروض... فضلاً عن أن المصارف تكاد «تتقاتل» مع بعضها بعضاً على قروض السيارات وإغراء وكلاء البيع بعمولات مرتفعة... كله على حساب الزبون، الذي لا يعلم عن هذا الواقع شيئاً، بل كل ما يأمله هو أن يحصل على القرض بغض النظر عن قدرته الفعلية على السداد»²⁶. وهذا أيضاً في سياق المنافسة التي لا تراعي أحياناً الجدارة الائتمانية للمقترضين نتيجة المنافسة العالية فيما بين البنوك والتي تحد التدخل، لذا إذا قرر البنك الا يقترض شخصاً فهو سيلقى العديد من البنوك لإقراضه²⁷. هذا الوضع القائم في سياق المنافسة بين البنوك أو في سياق قدرة البنك على تصريف النسبة المحددة إضافة الى الرغبة في تحقيق أرباح سريعة لا تقوم على اساس الجدارة الائتمانية للمقترض، تشكل واحدة من أسباب الانهيار مستقبلاً.

26 موقع إلكتروني: <http://al-akhbar.com/node/20891>

27 لؤي حواش، البنك العربي، مقابلة خاصة بالبحث، 2014.

جدول رقم (2): حجم القروض الاستهلاكية للأفراد 2008-2013

السنة						الغرض من القرض
2013	2012	2011	2010	2009	2008	
130.5	113.8	118.7	85.7	57.0	39.7	تمويل السيارات والمركبات
885.4	783.0	417.0	144.3	76.6	70.0	القروض الاستهلاكية
52.5	50.5	41.3	33.7	30.4	20.4	بطاقات الائتمان
833.0	732.6	375.6	110.7	46.3	49.6	أخرى
650.4	589.5	406.4	331.6	221.5	188.2	العقارات والإنشاءات
168.0	151.0	147.0	101.6	63.5	49.8	الإنشاءات
403.3	351.3	209.1	184.9	119.5	124.9	عقارات سكنية
79.2	87.1	50.3	45.2	38.5	13.5	عقارات لأغراض التجارة والاستثمار
57.1	41.7	22.9	76.7	44.7	34.5	تطوير الأراضي
55.2	37.7	14.4	51.7	20.7	25.0	للاستخدام الشخصي
3314.6						المجموع لهذه القطاعات

يبين الجدول اعلاه مؤشراً على ارتفاع نسبة الديون للأفراد من الاعوام 2008-2013 ، على سبيل المثال ، كانت القروض الممنوحة لتمويل السيارات والمركبات بحدود الـ 40 مليون دولار في عام 2008 ، وهي نسبة أخذة بالارتفاع سنوياً حيث بلغت في العام 2013 الى أكثر من 130 مليون دولار.

لقد بلغ حجم القروض الاستهلاكية مع بداية الانفتاح على التسهيلات الائتمانية 70 مليون دولار، لتصل في العام 2013 الى 885.4 مليون دولار، وحسب تصنيف سلطة النقد للقروض الاستهلاكية للأفراد والواردة في بياناتها: (تمويل سيارات، وقروض استهلاكية، وبطاقات ائتمان، وعقارات، واستخدام شخصي، وأخرى كما في الجدول أعلاه)، فلقد وصل مجموعها الى أكثر من 3 مليار وثلاثمئة مليون دولار. وغالباً ما تم استخدام هذه القروض لشراء منتجات غير محلية، لذا لم يساعد ذلك في دعم الانتاج المحلي.

لا ينبغي أن نمتنع عن الأكل خوفاً من الاختناق²⁸

5. القروض الإستهلاكية: تطوراتها في السياق الفلسطيني

في الولايات المتحدة لم يكن للعائلات الفقيرة التي دخلها اقل من 10,000 دولار إمكانية الوصول لوسائل الائتمان، الا انه في فترة الثمانينيات تغير هذا الوضع، واصبح من السهل الحصول على البطاقات الائتمانية والقروض، مما زاد من الفجوة بين الطبقة الفقيرة والغنية وساهم بزيادة اللامساواة الاجتماعية من حيث الحصول على فرص التوظيف وغيرها، وعرضتهم لمشاكل لم يواجهوها من قبل، أهمها توزيع دخلها المتاح ما بين المصاريف اليومية الضرورية لبقائها، واستحقاقات الديون المترتبة عليها، وتحويل دخلها من الاستهلاك والتوفير الى دفع الديون²⁹.

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية عام 2007 عن سلسلة إصلاحات وإجراءات في النظام المصرفي أهمها تعزيز منح الائتمان المحلي وتعميق الروابط مع الاقتصاد الحقيقي عبر تخفيض حجم التوظيفات الخارجية³⁰. منذ ذلك التاريخ تراجعت السياسة المتحفظة على الإقراض، وازدهرت الحملات الترويجية التي تشجع الناس على التوجه للبنوك من أجل الحصول على قروض للتغلب على فائض السيولة التي أصبح مطلوبا من البنوك تصريفها في السوق المحلي.

28 نعومي، كلاين. 2009. عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث ترجمة مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم.

29 Tach, Laura M., Sara Greene. 2014. "Economic and Cultural Explanations for How Lower-Income Families Manage Debt." <http://www.jstor.org/discover/10.1525/sp.2013.11262?uid=3738872&uid=2&uid=4&sid=21105242592703>

30 الوزير، جهاد. 2014. مقابلة صحافية جريدة الحياة، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=235918&cid=3305>

أظهرت البيانات الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، إن إجمالي القروض الاستهلاكية التي قدمتها المصارف للعملاء بلغت 938 مليون دولار أمريكي، حتى نهاية الربع الثاني من العام 2014 وشكلت القروض الاستهلاكية من إجمالي قروض القطاع الخاص (الأفراد والشركات)، نحو 26.5 % من إجمالي القروض والتسهيلات البالغة 3.520 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي القروض بما فيها قروض الحكومة نحو 4.9 مليار دولار. ويستثنى من القروض الاستهلاكية، كل من القروض العقارية لأغراض السكن، والبالغ قيمتها حتى نهاية الربع الثاني 447.6 مليون دولار أمريكي، وقروض شراء السيارات البالغة 130.5 مليون دولار أمريكي. ومقارنة مع الربع الثاني من العام الماضي 2013، فإن القروض الاستهلاكية ارتفعت بنحو مليار دولار أمريكي، بينما ارتفعت القروض الاستهلاكية بنحو 880 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع الربع الثاني من العام 2009. يذكر أن سلطة النقد الفلسطينية، أقرت نهاية العام 2008، تعليمات تقضي برفع نسبة التسهيلات إلى الودائع من 24 % إلى 50% ، ليظهر بحسب البيانات إن نسبة توزيعات القروض تركزت على القروض الاستهلاكية، والقروض العقارية. وبلغت قيمة القروض والتسهيلات التي قدمتها البنوك العاملة في فلسطين للحكومة الفلسطينية حتى نهاية الربع الثاني 1.382 مليار دولار، مقارنة مع 1.337 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي³¹. التقرير يشير إلى قضيتين مهمتين، الأولى ارتفاع ديون الحكومة والثانية ارتفاع ديون الناس.

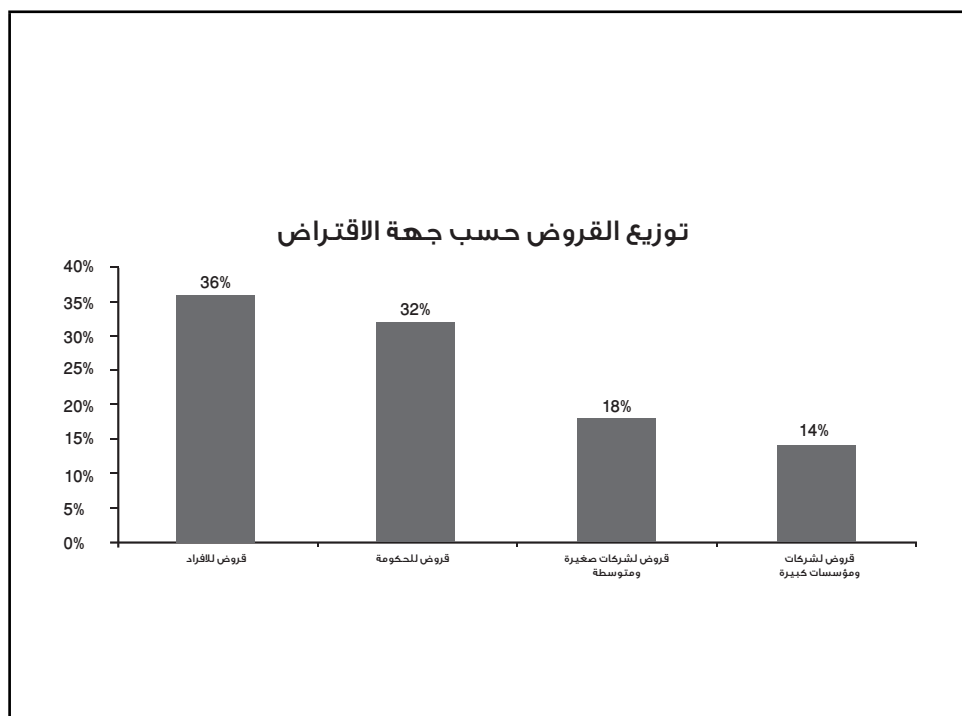
الضوابط التي أقرت سابقاً على عملية الإقراض أصبحت في حدودها الدنيا (عدا تلك المتعلقة بأخذ البنك لضمانات كافية من العميل)، والضوابط التي تم فرضها كان على نسبة الدفعات من الدخل، وهذه يتم التحايل عليها أحياناً، لكن المشكلة الأساسية هي بطبيعة هذه القروض التي يلجأ إليها الناس. على سبيل المثال أكثر من 68% من القروض التي أخرجها بنك فلسطين هي بالواقع قروض تذهب للاستهلاك، وجزء منها تستدينه الحكومة الفلسطينية لسداد عجز موازنتها وهو وضع مشابه في بنوك أخرى تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث إن ارتفاع القروض الاستهلاكية وقروض الحكومة هي ما يطفئ على حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك في فلسطين المحتلة. وهي تشكل الأرباح الرئيسية للبنوك، التي بلغت عام 2012 أكثر من مئة مليون دولار، وارتفعت في العام 2013 بنسبة 14.5%، لتصل إلى حدود 122 مليون

31 محمد، عبدالله. 2014. 938 مليون دولار إجمالي القروض الاستهلاكية في فلسطين تقرير منشور على الموقع

الإلكتروني لجريدة القدس: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/526470>

دولار أمريكي³². ومقارنة بعدد السكان (مع الاخذ بعين الاعتبار ان غالبية القروض تصرف في الضفة الغربية التي لا يتجاوز سكانها الـ 2 مليون نسمة) وحجم الودائع مع دول مجاورة تعتبر تلك ارباحا مرتفعة وسريعة تحققها البنوك من خلال قروض استهلاكية طويلة وقصيرة المدى. وتبدو البنوك راضية عن هذه الارباح مقارنة بدول الجوار كما يصف ذلك رئيس مجلس ادارة البنك الاسلامي في مقابلة مع وكالة معا الاخبارية «وضع البنوك في الأراضي الفلسطينية ممتاز وأفضل بكثير من دول مجاورة ولا يوجد بنوك تحقق عوائد ربح مثل عندنا، وأفضل محفظة ائتمانية في الوطن العربي موجودة في فلسطين، وأكثر البنوك انضباطا في قواعد الحوكمة والمعايير الدولية هي البنوك الفلسطينية، بينما في بلاد أخرى البنوك لديها سيولة فائضة وتريد زبائن، اما هنا فالسوق ناشئ ونشيط»³³.

رسم بياني رقم (5): نسبة توزيع القروض في بنك فلسطين 2014³⁴



32 جمعية البنوك في فلسطين: الوضع المالي للبنوك http://ps.abp.www/?id=N5DOQ9KT0La970971Ao=id?php.folder/ps.abp.www/25=id_mn&QF5Pm8GBvqa6657AiDRHs2TZZS=id_ms&5hcTrUChu

33 الرياحي، اباد. 2013. التنمية والتمويل في فلسطين. رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد).

34 شاكر الصفدي، بنك فلسطين، مقابلة خاصة بالبحث، 2014.

أشار مسؤولون تنفيذيون حاليون وسابقون في ثلاثة بنوك رئيسية تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة إضافة الى بعض الخبراء الاقتصاديين لخطورة سياسات الإقراض القائمة حالياً، ويشير هؤلاء الى ان تلك القروض تذهب للاستهلاك ولا تفيد في تطوير الاقتصاد، فهي أموال لا يتم استثمارها بشكل صحيح ليعاد ضخها ثانية في الاقتصاد المحلي، وبالتالي تتحول لعبء على الناس. وأشاروا إلى ضرورة الانتقال من هذا النمط من الإقراض الى تمويل المشاريع الاستثمارية والتي تساهم في خلق فرص العمل.

وتضع بعض البنوك هذا على خطتها التطويرية للسنوات القادمة كجزء من معالجة الخلل في عدم التوازن بين القطاعات الاستهلاكية والانتاجية. لكن هذه السياسية ما بين المخاطرة من جهة، والرغبة في تحقيق الربح السريع والمضمون عبر قروض استهلاكية وطويلة الأمد من جهة ثانية، ما زالت تفضله الكثير من البنوك. وهذا سيء، بما أن القروض معظمها استهلاكية، أي لا تستثمر ولا تدر دخلاً، ولا تولد فرص عمل، وبالتالي أثرها على الدائرة الاقتصادية للبلد سلبي؛ لأنها ليست مصدر إنتاج ولا استثمار، لذا هي على الصعيد الفردي والجماعي سيئة، لكن القروض الاستهلاكية للبنك لها مزاياها التسويقية؛ لأنها طويلة الأمد، لذا فهي تغري المقترض، وفي نفس الوقت الفوائد أعلى؛ لأن مدتها أعلى؛ في المقابل المقترض لا يأخذ زيادة سنوية على راتبه (أو أن الرواتب بالأساس لا تتماشى مع هذا الغلاء غير الطبيعي وهي متدنية أصلاً)، وإن وجدت الزيادة فتكون زيادة لا تذكر مقابل الفوائد الموجودة على القرض، بالإضافة الى الالتزام طويل الأمد. (الحصري: مقابلة خاصة بالبحث 2014) وعند الحديث عن القروض الاستهلاكية فإنها تذهب بالغالب لتمويل شراء صناعات اجنبية يتم استيرادها من الخارج، وليس صناعات وطنية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة استهلاك السيارات والقروض المرتبطة بها في العام 2013، والشركات التي تشهد مبيعاتها ازدهاراً لا تولد فرص تشغيل كافية، وإن كنا نتحدث عن العقارات فغالبية المواد التي يتم استخدامها باستثناء الحجر يجري استيرادها من الخارج³⁵. لذا فإن مردودها يقتصر فقط على خلق فرص عمل مؤقتة. بينما المديونيات الشخصية ومديونيات الأسر الفقيرة تشكل الأرباح الكبيرة للبنوك، وخلقّت زيادة الطلب على شراء السيارات الحديثة والشقق السكنية عندما تحالفت الشركات العقارية والسيارات مع البنوك.

35 مهند ابو رجيلة، جامعة بيرزيت، مقابلة خاصة بالبحث، 2014.

القروض الاستهلاكية زادت الطلب ورفعت الأسعار

في خطوة متأخرة أصدرت سلطة النقد تعليماتها الجديدة الهادفة الى تنظيم قروض الإسكان والرهن العقاري بشكل يتواءم مع قدرات المقترضين الائتمانية، بما يساهم ذلك في تخفيض مخاطر محفظة القروض العقارية، حيث تم ربط شروط منح قروض الإسكان والرهن العقاري بدرجة تصنيف المقترضين الائتمانية التي تستند الى مجموعة من العناصر أهمها مدى التزامه حالياً وتاريخياً في سداد أقساط التسهيلات في مواعيدها المحددة، مما يعني انه كلما ارتفعت درجة التصنيف الائتماني للمقترض كلما زادت أمامه الفرص للاقتراض بشكل أوسع وعلى فترات زمنية أطول وبفائدة معقولة³⁶. إضافة الى ان هذه التعليمات صدرت بعد إغراق الناس بالديون لكنها لم تناقش المخاطر الناجمة عن إغراق العاملين بمزيد من الديون ولا بمراجعة السياسة القائمة حالياً وكيف أثرت على أولويات الناس، وحتى في التأثير على قدرة هؤلاء على تلبية احتياجاتهم، بل إن التعليمات تحمل أيضاً تشجيعاً على الاستمرار في هذه السياسة بمزيد من الحوافز وبعض القيود على من تعثروا في السداد، ولم تشر السياسة الجديدة ضرورة فرض توازن في سياسات الإقراض بين القروض المخصصة لمشاريع انتاجية والقروض الاستهلاكية، هذا الموروث القصير نسبياً من ناحية زمنية والمثقل بقروض الاستهلاك كان مطلوب تقويته واستمراره لأنه مربح للبنوك والحكومة التي تجني ضرائب أكثر من الأرباح التي تجنيها البنوك.

أصبحت القروض التي تباعها البنوك أموالاً سهلة للمقترضين الذين استطاعوا من خلال شراء مظاهر الرفاهية وامتلاك العقارات، أموال سريعة ورفاهية سريعة حيث يقضي أصحاب القروض طويلة الأجل ال 5-7 سنوات الأولى من عمر القرض في دفع الفوائد المترتبة عليه. لقد ساهم توفير المال ليس فقط في توفير القدرة الشرائية بل أيضاً في ارتفاع عالٍ للأسعار، حيث يتجاوز سعر متر الأرض في بعض المناطق في مدينة رام الله ال 2000 دولار أمريكي، فيما ان سعر المتر المربع للشقق السكنية يتجاوز أحياناً ال 1200 وهو أعلى من أسعارها في باريس وسنغافورة وطوكيو وروما ومومباي³⁷. هذا الارتفاع في مدينة ما زالت لا تملك شبكة تصريف صحي يضعها في تصنيف المدن الأكثر غلاء في العالم. كيف حصل ذلك؟ هناك العديد من الاسباب التي ساهمت بشكل مباشر في هذا الارتفاع، ومنها:

36 دنيا الوطن.. <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/04/08/519751.html#ixzz39PCYtzKW>

37 انظر الى عشر اغلى مدن سكنية في العالم: <http://arabic.people.com.cn/32959/6878257.html>

1. توفر تسهيلات ائتمانية للعقارات ساهم في ازدياد الطلب حيث وفر ذلك فرصه لذوي الدخل المحدود لتمويل شراء عقارات ومساكن والذي أدى بدوره الى ارتفاع ملحوظ في الأسعار.

2. الارتفاع الحاد في الأسعار لم تسهم فيه البنوك لوحدها ، بل إن عوامل أخرى كتضييق مساحة الاراضي والمخططات التنظيمية للمدن الفلسطينية التي ما زالت تخضع لسلطة الاحتلال ، على سبيل المثال فان عدد تصاريح البناء الصادرة عام 2008 للفلسطينيين بلغ واحداً وتسعين تصريحاً ، بينما حصل المستوطنون على اكثر من 18 الف واربعمئة تصريح³⁸. وبالتالي يتم التركيز على البناء في مناطق محددة حيث ان التضييق باعطاء تصاريح بناء للفلسطينيين جعلهم يركزون مشاريع البناء في مناطق لا تحتاج الى موافقة سلطات الاحتلال.

3. تبييض الأموال ساهم برفع الأسعار بشكل مبالغ فيه فهو لا يعكس القيمة الحقيقية لتلك العقارات. بل ان بعض العقارات تضاعف سعرها خلال فترة زمنية قصيرة ، إذ لم يكن سعرها يتجاوز 100,000 دولار ، ليتعدى في 5 سنوات حاجز المليون دولار أمريكي. لذا تحولت الارض من قيمة انتاجية الى مجرد عقارات معروضة للبيع وتحتل اهتمام عدد كبير من السماسرة ومكاتب العقارات الذين كثرت اعدادهم مع طفرة القروض الاستهلاكية. ومن ناحية اخرى تمركز الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومقراتها الرئيسية في مدينة واحدة ومع تقطع اوصال الضفة الغربية جعل عشرات الالاف العاملين والموظفين الحكوميين يتمركزون في رام الله مما زاد الطلب على شراء البيوت.

4. فتح باب التسهيلات الائتمانية امام الناس جعلهم يفضلون شراء بيت على استجاره. دون أن يضطر الى دفع النسبة التي يشترطها البنك وهي 20% من قيمة العقار وذلك برفع سعر الشقة بالاتفاق مع صاحب العقار لغياب القدرة على دفع هذا المبلغ. والبنك يعلم ذلك ولا مشكلة لديه طالما ان ذلك قد مر وفق اجراءاته. عدا عن اجراءات التحايل ذاتها في اثبات معاملات الدخل لتجاوز القوانين المتعلقة بنسبة الدفعات الشهرية للقروض من الدخل العام للمقترض.

5. التسهيلات الائتمانية الخاصة بالعقارات والانشاءات بلغت في العام 3102 مليار وثلاثمئة وثمانين وخمسين مليون دولار وهذا استثمار كبير ، وبالضرورة تخصيص الجزء الاكبر

38 مناطق ومعضلة اصدار تراخيص بناء للفلسطينيين القاطنين هناك. مركز ابحاث الاراضي حلول: <http://www.poica.org/preview.php?Article=1753>

من هذه الاموال في مدينة واحدة سيزيد من الاستثمار في هذا القطاع. الجدول ادناه يبين حجم التسهيلات الائتمانية التي وفرتها البنوك خلال الخمس سنوات السابقة، وهذا ساعد ليس فقط الناس، بل البنوك ايضا فمن خلال تطوير سوق العقارات استطاعت الاخيرة تصريف الفائض من الودائع.

**جدول رقم (3): حجم القروض في مجال العقارات والانشاءات للافراد
2013-2008**

السنة						الغرض من القرض
2013	2012	2011	2010	2009	2008	
650.4	589.5	406.4	331.6	221.5	188.2	العقارات والإنشاءات
168.0	151.0	147.0	101.6	63.5	49.8	الإنشاءات
403.3	351.3	209.1	184.9	119.5	124.9	عقارات سكنية
79.2	87.1	50.3	45.2	38.5	13.5	عقارات لأغراض التجارة والاستثمار
57.1	41.7	22.9	76.7	44.7	34.5	تطوير الأراضي
1.358						المجموع لهذه القطاعات (بالدولار الأمريكي)

انعكس هذا بشكل كبير على تزايد نسبة المباني، على سبيل المثال تضاعف عدد المباني والمنشآت في مدينة رام الله والتي تعتبر الأكثر تأثراً بطفرة القروض الاستهلاكية. وتشير بيانات بلدية رام الله ادناه الى ان حركة العمران قد ازدهرت بشكل كبير خلال السنوات السابقة. فعلى سبيل المثال في العام 2010 تم بناء 75 الف متراً مربعاً جديد في رام الله، وارتفعت هذه النسبة بشكل كبير في العام 2011 الى 273 الف متراً مربعاً، اما مجموع ما تم بناءه في العام 2013 فبلغ 330 الف متراً مربعاً.

جدول رقم (4): حجم البناء الجديد في رام الله بالامتار³⁹



هذه التحولات والاتجاه الجديد سواء في العلاقة مع الارض، او الافتراض العالي موجودة فعليا او بالاحرى هي حقيقة قائمة واختلاف التفسيرات او التحليلات التي ارتبطت بهذه الظاهرة لا تقلل من اهمية حدوثها او اثارها اللاحقة. وحيثما الفت شكل التعاملات الاقتصادية والذي كان قائماً لوقت قريب بين الناس. والمقصود هنا شكل العلاقات الاقتصادية المباشرة بدون وساطة البنوك.

39 البيانات الواردة في الرسم البياني من مقابلة خاصة بالبحث مع بلدية رام الله، 2014.

ارتفاع مبيعات السيارات مؤشراً على ارتفاع القروض الاستهلاكية:

«السيارة الفارهة لا يقتنيها الرجل لأنها توفر له سبل الراحة فقط، بل لأنها تعكس المال المدفوع فيها وبالتالي تعكس الطبقة التي ينتمي لها الفرد»
ديفيد هارفي

كان على البنوك المحلية أن تجتهد كثيراً في تصريف رأس المال الفائض على شكل تسهيلات ائتمانية، وكان لها أن تدفع مجتمعة ملايين الشواقل على شكل حملات إعلامية لترويج هذا الفائض، بدءاً من الإعلانات التي امتلأت بها شوارع الضفة الغربية (قسط صغير وسيارة كبيرة). إضافة إلى التسهيلات على العقارات، وأهمها فترة السداد لمدة تصل إلى 20 عاماً والقدرة على الحصول على 30 ضعف الراتب لبعض الموظفين في مرافق معينة. ولكي لا تختنق البنوك نتيجة الفائض في رأس المال الذي أصبحت ملزمة قانونياً بتصريفه محلياً، عملت على تخفيض شروطها من ناحيتين، أولاً قيمة القروض، وثانياً التخفيض من المعايير التي تحد من حصول أي موظف على قرض.

لذا كان تصريف تلك الأموال أولاً من خلال التعاقد مع شركات ووكالات السيارات التي اضطرت بعضها مؤخراً ونتيجة المنافسة العالية بين وكالات السيارات المختلفة في سوق صغير نسبياً إلى دفع جزء من الأرباح للبنوك مقابل تمويل عمليات البيع بلا فوائد للزبائن، وبالتالي بعض الشركات تراجعت حصة مبيعاتها في السوق نتيجة تزايد عدد الوكالات كشركة هيونداي على سبيل المثال التي أسست فرعها الأول في فلسطين عام 96 وتدرجياً انخفضت مبيعاتها مع وجود وكالات أخرى⁴⁰. مبيعات الشركة تأثرت ليس نتيجة عزوف المواطنين عن اقتناء سيارات جديدة بل إن الخيارات التي أصبحت أمامهم أوسع. حيث ارتفع مجمل مبيعات السيارات الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هذا عدا عن وجود تزايد ملحوظ لمعارض السيارات التي تستورد العديد من الماركات المستعملة من الخارج وإعادة بيعها في فلسطين. واحدة من الشركات التي ارتفعت مبيعاتها بشكل غير مسبوق نتيجة التعاقد مع البنوك هي شركة بيجو وتظهر البيانات الخاصة بمبيعات الشركة أن مبيعاتها ارتفعت من 20 سيارة في العام 2009 إلى 1480 سيارة في العام 2013 كما يبينها الجدول أدناه.

40 شركة هيونداي، مقابلة خاصة بالبحث، رام الله، 2014.

جدول رقم (4): نسبة مبيعات شركة بيجو في السوق الفلسطيني، 2009-2014:

عدد السيارات المباعة	العام
20 سيارة	2009
880 سيارة	2010
998 سيارة	2011
1200 سيارة	2012
1480 سيارة	2013
780 سيارة	النصف الاول من 2014

ونتيجةً لأطلاق الحملة ما بين البنك العربي وشركة بيجو في 05/2010، وكنتيجة لاتباع هذه السياسة تم بيع الكثير (دفعة صغيرة وسيارة كبيرة) ومن الملاحظ ارتفاع حجم القروض المرتبطة بالسيارات حيث وصلت الى 150 مليون دولار عام 2013 حسب بيانات سلطة النقد. وهذا لم يكن مفيداً من ناحية اقتصادية لأنه لم يترافق مع صناعات مرتبطة بهذا المجال كما حدث على سبيل المثال في مصر، والتي ترافق الاستهلاك فيها مع دور محلي في تصنيع المعدات الأصلية وقطع الغيار ومكونات ما بعد البيع. وقد أنشأ عدد من الشركات ومصانع السيارات العالمية منها على سبيل المثال (مرسيدس، وبي ام دبليو، وجنرال موتورز، واية ام سي، وسوزوكي، وسيتروين، ودايو، وكيا، وبيجو). وقد نمت صناعة السيارات بالتوازي مع صناعة التجميع، واليوم تنتج مصر مجموعة من قطع الغيار الاصلية والمكونات التي تطابق المعايير الدولية في الأسواق الأوروبية، بما في ذلك الإطارات والأنابيب الداخلية، وزجاج الأمان، والتوصيلات الكهربائية وفلاتر الزيت والهواء، وأنظمة العادم⁴¹. لذا بقيت الجدوى الاقتصادية لتنامي سوق السيارات محدودة لاقتصارها على عملية الاستيراد والبيع.

41 الموقع الالكتروني للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية، مصر :

<http://sezone.gov.eg/ar/index.php?page=automotive-assembly-and-components>

6. من المسؤول عن هذه السياسة

- البنوك لها الحق في استخدام كل اشكال الاغراء، ولكن من يقع ضحيتها!

في السنوات السبع الاخيرة جرى بشكل كبير العمل على العديد من السياسات الاقتصادية وأهمها قروض الاستهلاك للأفراد، والتي تعطي انطباعا سريعا بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، إضافة الى الترويج للنمو الاقتصادي الحاصل، بالرغم من اعتباره ناتجاً عن بعض التسهيلات التي قدمتها سلطات الاحتلال، وانه غير مستدام، ولأنه ليس بالضرورة قد خدم المجتمع بشكل عام، وبالرغم من اعتماد هذا النمو في العديد من جوانبه على تدفق "المساعدات الخارجية"، الا انه جرى تصويره كاحد نتائج عملية البناء للدولة المستقبلية ونتاج للسياسة الحكومية المتسمة بالشفافية ومحاربة الفساد.

"الإنفتاح وبلا ضوابط على الإقراض حدث بناءً على تغير في سياسات سلطة النقد وسياسات حكومة فياض، الناس قبل 2008 لم يكن بمقدورها أن تقترض، وبعد إصدار القوانين، وعدم ضبط الحكومة للانفتاح على الإقراض، لجأ كل من هو قادر على أخذ قرض ليقترض، لأن الناس بالأصل فقراء، وبحاجة لهذه القروض، ووجدوا بها حلاً لمشاكلهم المالية، هنا الحكومة تتحمل جزءاً كبيراً من سياسة الانفتاح على الإقراض هذه، بعض الحكومات تأخذ مثل هذه القرارات لتحسين قطاع معين، الا ان السلطة استخدمت الإقراض كوسيلة لتفعيل الاستهلاك، أي انه اصبح هناك حركة استهلاك ونمو اقتصادي، وبالتالي حركة اقتصادية اعلى على صعيد دورة البيع والشراء".⁴² بينما يجادل آخرون ان هذا هو خطأ المقترضين الذين لم يحسنوا التصرف بالاموال التي حصلوا عليها، وليس خطأ السياسات سواء للبنوك أو سلطة النقد «ما يحدث حالياً هو لا تتحمل مسؤولية البنوك» ومن غير المتوقع أن البنوك أسهمت في إفقار المقترضين والناس بشكل عام، بل هي عملت على رفع مستوى معيشتهم ورفاهيتهم والمشكلة تكمن في الشخص المقترض بكيفية اساءته لادارة امواله.

وبالطبع هذه القروض اثرت على الاهتمامات السياسية والهم الجماعي وتوجهات الشعب الجماعية، وانشغل الناس بأمورهم اليومية اكثر من العامة وتسديد التزاماتهم وانشغالهم بالهموم الذاتية⁴³. لكن طبعا هذا منافي لمنطق وفكرة القروض الاستهلاكية المعلنة والتي

42 سامية البطمة، جامعة بيرزيت، مقابلة خاصة بالبحث، 2014.

43 شاكر الصفدي، بنك فلسطين، مقابلة خاصة بالبحث، 2014.

تشكل أداة من أدوات النظام الرأسمالي لنهب المزيد من فائض القيمة لدى العامل والفلاح والموظف وعموم الكادحين ذوي الدخل المحدود، حيث يصبح هؤلاء بين ثلاث نيران، النار الأولى: تتمثل في جمود الأجور وتدنيها حيث ترحل فوائض قيم الأجور نحو الرأسماليين وذوي النفوذ والتي ترفع من ثروتهم، النار الثانية: هي غلاء الأسعار والتي تتكالب الاحتكارات الرأسمالية والأجهزة الدولية الراعية لها على استنزاف القدرة الشرائية للعمال والفلاحين والموظفين ومراكمة الأرباح عبر استنزاف جيوب الفقراء، النار الثالثة تتمثل في توفير القروض الاستهلاكية بشروط ميسرة ظاهريا لكنها ذات مفعول استنزافي للقدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود⁴⁴. وتصبح أكثر سوءا عندما يقدم الناس على الاقتراض لاستهلاك ما يتم استيراده من الخارج، لأن ذلك يحفز الطلب على الانتاج المحلي وبالتالي زيادة نسبة مبيعات وارتفاع قدرته على التشغيل... الخ

لكن ما يحدث أن تلك القروض وإن كانت تحل بعض المشكلات للمقترضين، فسيكون على حساب أولويات أخرى بالنسبة للعائلات، حيث تقوم العائلات الفقيرة بتوزيع دخلها المتاح بين المصاريف اليومية (الحياتية) وبين استحقاقات الديون، بحيث عادة ما تقوم العائلة باستبدال دفع مصاريفها اليومية التي تضمن بقاءها على دفع استحقاقات الديون المترتبة عليها، وتعتمد العائلات بالتعامل مع الديون على ثلاث استراتيجيات وهي التوفيق بالدفع بين الديون المستحقة، أو دفع كامل الديون، أو اهمال الديون وعدم دفعها و من الممكن أن تعتمد كل عائلة أكثر من استراتيجية (ولو بشكل متناقض احيانا).⁴⁵

وما خلقته القروض الاستهلاكية ليس فقط استراتيجيات جديدة للعائلات والمواهمة بين اولوياتها، فالإقراض الواسع خلق في تطبيقاته أنماطا اقتصادية واجتماعية جديدة للعائلات والأفراد، طابعها الاساسي سرعة لجوء الناس الى الكماليات، والاستهلاك العالي، والبحث عن طرق سريعة لحل مشكلة التزامات مالية سابقة. (البعض يأخذ قرضاً لسداد قرض اخر متعثر). ولم يكن اللجوء الى القروض تلبية للحاجات القائمة فقط، بل أن توفر المال خلق أيضا تصورات لاحتياجات جديدة وضعها الناس ضمن اهتماماتهم، وهذا لم يكن ليحدث لولا ترافقه أيضا مع كم هائل من الاعلام والدعاية الموجهة لتصوير العديد من المنتجات على أنها احتياجات اساسية وتبليتها سهل وسريع من خلال التوجه لأحد البنوك للحصول على قرض.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162510> 44

45 تاك، وغرين. مصدر سبق ذكره

الأكل عن طريق البنوك دفع العائلات الفلسطينية أيضا للاختناق بالتزامات الدفعات الشهرية ، كثير من العائلات توالى الى الاعتماد على القروض الاستهلاكية وأحيانا في دفع التزامات مالية ، وليس فقط أثاث ، وسيارة أو سكن. كما أن الرفاهية الناتجة عنه والسعي خلفها يعزز سلطة المال حيث حسب هاريف عندما يتحول المال من كونه الرمز الأرفع للسلطة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي إلى موضوع للجشع والطمع والرغبة ، وهنا نحن أمام معنيين اثنين ، الأول أن المال يمنح صاحبه الفرصة لممارسة السلطة على الآخرين إذ بوسعه شراء أعمالهم والخدمات التي يقدمونها بل واستغلالهم في علاقات سيطرة منظمة وكل ذلك من خلال سلطة المال فحسب. والأمر الآخر أن المال يكون هم "المهم" لا السلعة المنتجة بمعنى أن "السيارة الفارهة" لا يقتنيها في الحقيقة الرجل؛ لأنها توفر له سبل الراحة فقط بل؛ لأنها تعكس "المال المدفوع فيها" ، وبالتالي تعكس الطبقة التي ينتمي لها الفرد ، ولذلك لو حدث وأن عرضت عليه سيارة بمثل هذه المواصفات تماما ولكن برفع "الشعار" وتغيير بعض المواصفات الشكلية فيها فهو لن يقتنيها ، وتتزايد القوى السحرية للمال عندما يعلق المالكون على سلعهم بطاقة التسعير. ورغم أن المال هو "الدال" على قيمة العمل الاجتماعي فالخطر الذي يلوح دائما هو أن يصبح "الدال" المال أهم من المدلول إليه ، بالوسيط وليس بالمضمون بالرموز وليس بالأشياء⁴⁶.

هذا بالضبط ما جعل شوارع بعض مدن الضفة الغربية التي تعج باحدث ماركات السيارات التي لعبت البنوك دورا كبيرا في تمويلها بمئات ملايين الدولارات ، وامتلاك سيارة حديثة ومن المعرض مباشرة لا يتطلب سوى ثلاثة ايام هي اجراءات الترخيص ومعاملة القرض. وبهذا تكون قد امتلكت سيارة فارهة تدفع قسطها من الدخل المتدني أصلا لمدة تصل الى سبع سنوات. دعايات الحصول على قرض ملأت شوارع الضفة الغربية ، وربطت معارض السيارات معاملتها التجارية في العديد من البنوك لتسهيل المعاملات على زبائنها. كما أن إعادة بيع السيارة بعد فترة من الزمن لذات الشركة مقابل الحصول على سيارة احدث ادخل الناس في دائرة غير منتهية من الاستهلاك. وبالتالي دائرة غير منتهية من القروض أو ما يعرف بجدولة القروض. ومع إنشاء مدن وضواحي جديدة زاد الطلب على القروض الاستهلاكية المتعلقة بالسكن ، تحديدا لجوء المالكين للتعاقد مع البنوك لتسهيل القروض للزبائن. تدريجيا تلاشي الشكل القديم للعلاقات الاقتصادية المستند اساساً على العلاقة المباشرة بين المشتري والبائع واصبحت البنوك الوسيط الاساسي بين الطرفين.

46 ديفيد ، هاريف. 2005. «حالة ما بعد الحداثة. بحث في أصول التغيير الثقافي». ترجمة د. محمد شيا. بيروت: المنظمة

العربية للترجمة وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

مَن يخدم مَنْ؟

عندما تلتقي مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح الريعية، لا سيما في المصارف والعقارات والسياحة، يبدأ الحديث عن اقتصاد لا يمت بصلة الى الناس. أصلاً هم يتحدثون عن اقتصاد من النوع الذي لا يحتاج الى شعب أو مجتمع، بل الى مضاربين وسياح ومستثمرين باحثين عن أعلى هوامش الأرباح⁴⁷

توفر قوة أمنية وبنائها كان شرطاً ضرورياً لتطوير النظام الاقتصادي، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار، ولم تكن الإتهامات للأجهزة الأمنية من ناحية التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال مبالغاً فيها بقدر ما كانت ناقصة. هذه القوة يفترض بها حماية النظام الاقتصادي وخلق الظروف المناسبة للكثير من الشركات ومن ضمنها البنوك، ترافق ذلك مع تطوير نماذج الشركات الأمنية الخاصة. التي تجد مندوبيها أمام العديد من المؤسسات والشركات الاقتصادية في رام الله، هذا الاقتصاد ذو الطابع الخدماتي، اعتمد منذ البداية على نظرية تغييب القطاع العام، وتحويل الدولة من دولة خدمات إلى دولة أمنية. وفي هذه الدولة يُترك المواطنون لرعاية أنفسهم، بينما تنهمك تلك الدولة أولاً في تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية. أي تسهيل عمليات النهب وفي تهيئة الموارد البشرية للعمل عند المستثمرين ثانياً في المحافظة على «الأمن» وقمع أي اعتراض على الظلم الناجم عن ذلك النهب، المترافق عادةً مع فتح الأسواق⁴⁸. وتغييب فيه قدرة الحكومة عن التأثير في التوجهات الاقتصادية العامة، كما تقل سلطتها الفعلية على المصارف؛ لان البنك هو من يفرض سياساته وبرامجه على الحكومة؛ ولأن الحكومة مقترضة من البنك، وهي لا تدعم ولا يوجد عندها مخصصات لدعم المشاريع الصغيرة. إن الضمانات موجودة من الممولين، وليس من الحكومة الفلسطينية (أي انها تمول تنفيذ مشاريع وبرامج)⁴⁹. في هذه العلاقة تكون سلطة الحكومة الإشرافية ضمن المنطق الليبرالي هي سلطة هشّة وغير فاعلة في تطبيق القوانين، أو اقرار تشريعات متناقضة ومصالح الشركات والبنوك.

47 أبو مصلح، فراس. أصحاب المصالح الريعية، المصارف مظلومة وتصحيح الأجور غير محقّ، منشور على الموقع الإلكتروني لجريدة الاخبار اللبنانية على الموقع الإلكتروني: <http://al-akhbar.com/node/209002>

48 Harvey,david. 2005. A Brief History of Neoliberalism Oxford: Oxford University Press.

49 ابراهيم الحصري، مؤسسة أصالة للاقراض، مقابلة خاصة بالبحث، 2014.

• ماذا يحدث لو انهارت الحكومة

مع تعثر المفاوضات أو في كل مرة تتعثر فيها (التعثر ومن ثم البدء من جديد هي سمة التفاوض القائمة بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» طوال أكثر من عشرين عاما، في كل مرة يجد الفلسطينيون أنفسهم مجبرين للعودة للمربع الأول) تطلق المطالبات بحل السلطة الفلسطينية. وبالرغم من التشكيك بالحدية أو النية الفعلية لإقدام الرئيس الفلسطيني على هذه الخطوة أو من حيث جدواها السياسية، أو القدرة على إعادة تعريف دورها وعلاقتها بالاحتلال كبديل لخطاب حل السلطة.

لكن على الأقل هذه التصريحات لم تخلق أي ارتباك في عمل تلك المصارف، والواضح أن البنوك وهي واحدة من المؤسسات الاقتصادية الأكثر أهمية في الأراضي الفلسطينية لم تعقد اجتماعا واحدا سواء على مستوى جمعية البنوك والمصارف، أو حتى اجتماعا داخليا لمدراء الفروع يناقش هذا السيناريو وتبعاته المحتملة على عملها وقدرتها المستقبلية على تحصيل ديونها سواء من الناس أو الحكومة. وعلى سبيل المثال أصبح موظفو القطاع العام في فترة الانفتاح على القروض هدفاً أساسياً للبنوك، وكانت بعض البنوك تشترط في السابق وجود موظف حكومي ككفيل. وفي الوقت الذي زاد فيه عدد المقترضين أكثر من 70 الف موظف كان البنك الدولي وعبر خطط الإصلاح الاقتصادي ينظر اليهم من قبل هؤلاء الخبراء على أنهم أعداداً زائدة، وفاتورة رواتبهم عالية، بالرغم من تآكل الرواتب، وهم عبء كبير على الموازنة العامة، وبالامكان الاستغناء عن ثلثهم، عبر احالتهم الى التقاعد المبكر، وبالتالي ترشيح القطاع العام ليصبح أقل كلفة وأكثر إنتاجية!

أما على صعيد التأثيرات الاقتصادية الأخرى وانعكاسها -على سبيل المثال- على الأسعار فهذا لم يحدث، كما لم يصدر أي تقرير رسمي يتناول تراجع الاستثمارات نتيجة هذا الاعلان، والبنوك باستطاعتها تحمل الأزمة وبالتالي لن يؤدي انهيار السلطة بالضرورة الى سقوط النظام المصري:

”البنوك لن تغلق ابوابها، حيث حدثت في عام 2006 أزمة انقطاع الرواتب، وتم اخذ دروساً منها. بالرغم من ان الحكومة تقترض، ومن ان موظفي القطاع يقترضون. بحيث ان البنك لا يقترض اكثر من 50% من ودائعه، والبنك جاهزاً لمثل هذا الوضع المالي، وهي تتحفظ ولا تعطي قروضا كبيرة لموظفي القطاع العام، وتفضل التوجه اكثر للاقراض نحو القطاع الخاص لان المخاطرة اقل بسبب الرواتب العالية، وفيها أكثر أمانا وظيفيا، هذا ويطلب البنك موظفين من القطاع الخاص ليكونوا كفلاء لمقترضين موظفين حكوميين⁵⁰»، الانهيار إن حدث بشكل

50 الحصري، مصدر سبق ذكره.

كامل فإنه يؤدي بشكل مباشر الى خسارة نصف الودائع هذا أسوأ ما يمكن أن يحدث حالياً. عند تأزم الأوضاع السياسية تلجأ البنوك المحلية الى آليات تكيف جديدة مع الأزمات السياسية التي تؤخر أو تقلل قيمة الدفعات المالية، وبالتالي وجود رقابة تلعب فيها النقابات دوراً واضحاً في الدفاع عن أعضائها المقترضين تحد من عمليات المصادرة للبيوت والممتلكات المرهونه، إضافة الى التأكيد أنه في عمليات إعادة الجدولة للقروض أو الشيكات المرتجعة ان لا يتم إضافة عملاء وفوائد جديدة عليها. مثال على ذلك بعد حرب غزة حزيران- تموز 2014، تم الطلب من كافة إدارات المصارف تأجيل أقساط القروض المستحقة/ قد تستحق على المقترضين (أفراد، ومؤسسات وشركات) منذ بداية العدوان الإسرائيلي في شهر 2014/7 وحتى نهاية نفس العام، على أن يكون التأجيل بناءً على طلب المقترض وموافقته الخطية على ذلك، وفي حال عدم التمكن من الحصول على موافقة الكفيل الخطية يجب ألا يعيق ذلك الموافقة على طلب العميل، مع عدم احتساب أية عمولات/ فوائد إضافية على الأقساط التي ستخضع لعملية التأجيل، منوهاً إلى أن هذه التعليمات لا تسري على العملاء المتعثرين خلال الفترات السابقة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة⁵¹. هذه واحدة من المخاطر التي تتحملها البنوك وتجنبها الصدام المباشر مع المجتمع. ومن ناحية أخرى فان سلطة النقد تلزم المصارف باقتطاع 15% من صافي أرباحها سنوياً والذي يسمى (احتياطي التقلبات الدورية) على أن يستمر الاقتطاع السنوي ليصل 20% من رأس المال المدفوع للمصرف، وذلك لزيادة قدرتها على تحمل المخاطر الائتمانية والسوقية ولواجهة مشكلة الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها⁵².

7. المجتمع في مواجهة نفسه، وتصاعد النزعات الفردية

أصبحت العديد من الأبحاث والدراسات والمقالات لكتاب وباحثين فلسطينيين تشير الى انتشار النزعات الفردية في المجتمع الفلسطيني، وهو ما سيكون له تأثير مباشر على قضيتهم الوطنية. حيث أن تحول استخدام التمويل الخاص لتلبية الاحتياجات الأساسية التي كان يمكن توفيرها خارج نطاق السوق، وتزايد تضيق الخناق داخل شبكة العلاقات المالية، يتم تعليم الافراد ان يلبوا احتياجاتهم من خلال السوق - غالباً عبر استئانة الاموال- بدلاً من الصراع

51 سلطة النقد: تأجيل أقساط قروض المواطنين من البنوك في قطاع غزة، الموقع الالكتروني لوكالة معا: <http://www.maannews.net/724467=ID.aspx.ViewDetails/arb/net>

52 أبو رجيلة وفتحي سرور. 2013. الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية. رام الله: معهد ماس.

الجماعي من أجل الحصول على حقوق اجتماعية، وهكذا يتحول الحس الفردي بالقيمة الذاتية، التي لم تعد تقاس من خلال التضامن مع المجتمع أو الصراع الجماعي، بل من خلال الممتلكات الفردية، ومع انشاء تلك العلاقة المالية للدين تتحول طبيعة علاقتنا بالمجتمع الى الطبيعة الفردية ويكون لها تأثير عميق حافظ للمشروع السياسي الاوسع- حيث يبدأ الناس الاهتمام بالاستقرار والقدرة على تسديد الدين - ويجتث بذلك امكانية النضال الجماعي⁵³.

وحسب جميل هلال أن عدداً متزايداً من الفلسطينيين باتوا يشرعون مصالحهم وشواغلهم الشخصية ويحمونها ويعلنونها على المصالح الجماعية والجمعية والشواغل المجتمعية. وهذا الوضع ناجم عن عوامل عدة. أهمها النظام الاقتصادي النيوليبرالي الذي تبنته السلطة الفلسطينية، وحظي هذا النهج بدعم الجهات المانحة الرئيسية للسلطة الفلسطينية وصار الموظفون في قطاعها العام المتضخم يحسبون ألف حساب لأي تغيير يمكن أن يهدد مصدر رزقهم. وكذلك تنامي دور العديد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المعتمدة على «المساعدات الخارجية»، وانحيازها السياسي النيوليبرالي الواضح وأولوياتهم الرامية للحفاظ على استمرار «عملية السلام» المنبثقة من أوصلو بأي ثمن. أضف الى ذلك تراجع نفوذ المنظمات والأحزاب السياسية ومصادقيتها⁵⁴. وضع الفلسطينيين في السياق النيوليبرالي سواء في الاقتصاد والحكومة وأجندة حقوق الانسان لم يكن كافيا، بل كان واضحا أن هناك رغبة معلنة في جعل الصراع عملية مكلفة الثمن، «حيث أصبحت المبادرات الاقتصادية وسيلة أداة عصرية لحل النزاعات المسلحة، فعلى سبيل المثال من الدارج حاليا السماع في دوائر السياسة إذا أعطي الناس «مصالح اقتصادية في المستقبل» فإن تكاليف الابتعاد أو العودة إلى العنف ستكون كبيرة بحيث يصبح العنف نادر الحدوث. بشكل عام يعتقد الكثيرون بأن المبادرات الاقتصادية (العقوبات أو التهديد بفرض العقوبات، والمساعدات، والاستثمار، والترتيبات التجارية المناسبة أو الوعود بها) يمكن أن توفر حوافز فعالة للتخلي عن «العنف»⁵⁵. لكن هذا ما يحدث من طرف واحد فيما يجري استخدام تلك الحوافز لتخلي الفلسطينيين عن «العنف» لم تواجه «اسرائيل» كدولة احتلال تهديدا باي نوع من العقوبات نتيجة نهب ومصادرة اراضي وممتلكات الفلسطينيين، بل ان

53 هنية، مصدر سبق ذكره.

54 هلال، جميل. ما المعيق لاندلاع انتفاضة ثالثة؟ منشور على الموقع الالكتروني لشبكة السياسات الفلسطينية:

www.alshabaka.org

55 Keen, David. 2011. Economic initiatives to tackle conflict: bringing politics back in DESTIN, LSE, Crisis States Occasional Papers 9:

<http://www.lse.ac.uk/internationalDevelopment/research/crisisStates/download/op/OP9Keen.pdf>

أصحاب تلك النظريات وفروا بشكل دائم الغطاء السياسي للأعمال العدوانية لسلطة الاحتلال عبر سنين الاحتلال الطويلة، وأن رفع تكلفة الصراع أصبح مقصودا بها الثمن الباهظ الذي من الممكن ان يدفعه الفلسطينيون لاحقا.

والخلل القائم (تعزز النزعات الفردية لجمهور واسع من الفلسطينيين) الذي تم ايعازه الى عوامل سياسية أهمها تراجع الحزب السياسي، وهو خلل اوسع وتأثيره أعلى من سياق الربط بقروض مصرفية شملت عشرات الآف الأفراد والأسر، لكن الديون على الافراد والعائلات والحكومة يجري بشكل منطقي ربطها بمحاولات رفع التكلفة بالنسبة لأي موجة احتجاج قادمة. وان كانت هذه نظرية ترتبط بالدول كما رأينا في معظم بلدان العالم الثالث التي ازداد دينها الى أكثر من 2.5 ترليون دولار، وبلغت كلفة خدمات هذا الدين أكثر من 375 مليار دولار في السنة (أي أكثر مما ينفقه «العالم الثالث» كله على الصحة والتعليم، ويساوي 20 ضعف ما تتلقاه الدول النامية من مساعدات خارجية)⁵⁶. حيث غالبا ما تتخلف الدول الفقيرة عن سداد الدين نتيجة غياب القدرة، ويكون الثمن حسب بيركنز السيطرة على التصويت في الأمم المتحدة، أو إقامة قواعد عسكرية، أو الوصول الى مصادر طبيعية ثمينة كالنفط، وبذلك تكون دولة أخرى قد إنضمت الى إمبراطوريتنا العالمية⁵⁷. من المنطقي أن يكون للديون الفردية تأثير من نواح عديدة أهمها المحافظة على النظام القائم، الذي يوفر فرص عمل تمكن هؤلاء الايفاء بالتزاماتهم، أبرز هذه الفئات كما ذكرها جميل هلال خوف أكثر من 140 الف موظف في القطاع العام وعائلاتهم من أي تغير، اضافة الى العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية وهو ناتج عن خبرة الحصار المالي التي امتدت لمدة 18 شهرا. معظم من تمت مقابلتهم من مختصين أو بنوك يعتبرون أن القروض الاستهلاكية للأفراد والأسر عززت الفردية والانشغال بالهم الخاص في مقابل التراجع بالاهتمام بالشأن العام. وإن كانت البنوك لا تستطيع ربط كل الناس في دائرة القروض الاستهلاكية، في مجتمع تصل فيه نسبة الفقراء والمعتلين عن العمل 27%. لكن خلق حاجات دائمة لطبقة أساسية في المجتمع يشكل القدرة على سداد القروض واحدة من أشكالها هو افتراض منطقي.

56 بيركنز، جون. 2011. اعترافات قاتل اقتصادي مأجور. عمان: دار ورد للطباعة والنشر.

57 بيركنز، المصدر السابق.

8. الخاتمة

• تكرار الإقراض لا يجعل الدين قابلاً للتسديد

أين الخطأ؟ هل هو في وجود تلك المصارف؟ أم في طريقة عملها؟ أم بالسياسات المحددة من قبل سلطة النقد؟ وهل بالإمكان أن تعمل تلك البنوك بطريقة أفضل؟ وهل بإمكان الناس البدء بتجنب القروض الاستهلاكية، والبحث عن تمويل عملياتهم التجارية بعيداً عن وساطة البنوك؟ هذا ممكن، ويحدث في العديد من المعاملات التجارية التي تتم بطريقة مباشرة بعيداً عن البنوك. وهو موجود في الكثير من المعاملات التجارية بين الناس.

كما أن التعامل مع الديون والاقتراض كآلية سهلة لحل المشكلات المالية يراكم العجز ويجعل الناس والحكومة مختنقة بها، حيث لا يؤدي تكرار الإقراض الى جعل الدين قابلاً للتسديد؛ لأنه يتزايد دون أن تصبح البلاد قادرة على خدمة قروضها. البلدان التي تلقت قروضا أعلى غرقت أكثر بالدين⁵⁸. وبالتالي لم يشكل الاقتراض حلاً جوهرياً ومستقبلياً لعجز الموازنة. والمقصود بالفرق في الدين هو سرعة تراكمه، دون القدرة على التسديد. هذه الديون كان يجري تصويرها على أنها المدخل الوحيد للتنمية، بينما كانت المخرجات لهذه العملية حسب الإحصائيات الرسمية هي مزيد من الفقر والفقراء. في تلك الدول التي أصبحت أكثر عرضة للابتزاز السياسي من الدائنين والمانحين. وتشكل فلسطين واحدة من هذه النماذج سواء من ناحية الابتزاز السياسي عبر التمويل المشروط، أو من ناحية غياب فعالية «المساعدات الخارجية». على سبيل المثال في العام 2006 كان نصيب الفرد من تلك المساعدات 391.8 دولاراً، ووصل في العام 2007 إلى 488.6، بينما بلغ في العام 2008 ما قيمته 685.5 دولاراً أمريكياً. وبالرغم من الارتفاع غير المسبوق (للمساعدات الخارجية) إلا الدين العام ارتفع بنسبة 100% في تلك الفترة وذلك من مليار إلى 2 مليار دولار فقط في عهد حكومة تسيير الأعمال⁵⁹. هذه الديون تراكمت بنفس السرعة في الأعوام التالية.

وعلى صعيد الأفراد، توفر البنوك ما يعرف بخدمة جدولة القروض، وبما يشمل الحصول على قرض أكبر لتغطية قروض سابقة، هذا جعل الناس معتمدة على البنوك في تمويل التزاماتها،

58 استرلي، وليام. 2007. مسؤولية الرجل الأبيض: لماذ قادت جهود الغرب لمساعدة الآخرين الى الكثير من الضرر والقليل من المنفعة؟ ترجمة مروان سعد الدين.

59 الرياحي، اياد. 2011. ارتفاع المساعدات الخارجية والفقير في الاراضي الفلسطينية المحتلة. الموقع الالكتروني www.bisan.org

جدولة القرض أو الحصول على قرض لتغطية التزامات مالية سابقة يجعل الناس أكثر هشاشة وضعف في أي أزمة اقتصادية أو حتى الوفاء بالاحتياجات الأساسية.

يقتضي التوازن في سياسات الإقراض تجنيد أموال في مشاريع استثمارية تولد فرص عمل وهو ما يفيد الاقتصاد الفلسطيني، والاقرار بمساوئ القروض والحياة الاستهلاكية، يقتضي بسلطة النقد فرض قيود أعلى على هذه السياسة، أو على الأقل توازنها مع قطاعات أخرى. لذا البدء بتطبيق سياسات جديدة للإقراض هو ما يجب فعله. وهو ما يخلق فرص العمل ويقلل من نسبة الفقر. وهذا بالضرورة يدعونا إلى مراجعة سياسة الاستيراد، سواء من «إسرائيل» أو بقية العالم. كما يدعونا لمراجعة سياسات السلطة والواردة في خطط التنمية، والتي تشجع التنافسية على حساب دعم الانتاج المحلي، والفردية على حساب العمل المجتمعي وعلينا ان نتجاوز البنية الرأسمالية للنظام، عبر آليات جديدة لا يصلح الموارد المطلوبة إلى الناس من أجل إعادة الإنتاج، وإلى مؤسسات تقوم على تقديم السكن وبناء المدن بأسلوب يضع في الاعتبار احتياجات الناس لا رأس المال⁶⁰. البنوك تحتل الأولوية في سياسات حكومتنا، التي تغرق بديونها شيئاً فشيئاً وبفعل هذه السياسة دفعت حكومتنا (التي مازالت تحت الاحتلال وتعيش على التمويل الخارجي) مئات ملايين الدولارات كفوائد وخدمات دين، وغرامات تأخير، وتلتزم البنوك بمعايير أمنية صارمة في فتح الحسابات وإجراء التحويلات المالية، والأدهى أن الاستثمار الأعلى الذي تديره البنوك هو كيف منحنا قروضاً أكثر وأكبر وبفوائد عالية، ما يحدث بصورة مبسطة هو أن البنوك تمنحنا أموال الودائع التي نحتفظ بها في حساباتنا البنكية، وتعيدها لنا على شكل قروض بفوائد مرتفعة أي أنها تعيد بيع أموالنا لنا. هذا الوضع بالضرورة يجب أن يتغير، وعلى سلطة النقد أن تعيد التوازن في سياسات الإقراض وتقييد القروض الاستهلاكية.

مؤخراً دخلت البنوك على مختلف أشكال المعاملات التجارية بين الناس، ولا شيء يتم بمعزل عن وساطتها لإعادة الاعتبار للأشكال الاقتصادية السابقة يقلل من سلطة البنوك، وهيمنتها، ولا يجعلها الجهة الأكثر أهمية في حياتنا وتعاملاتنا التجارية، بإمكانك شراء بيت بشكل مباشر بدون تدخل البنك هذا ليس مبالغة، ولا تخلف في التعاملات الاقتصادية. هذا ما كان يحدث في السابق، ويحدث جزئياً وفي بعض المناطق الآن، وبالإمكان تعزيزه. وتحويله إلى شكل رئيسي حين يبدأ الناس برفض التوجه للبنوك، ولا ضير أن تضررت أرباحها بهذه السياسات. فنحن نراكم أرباح أعضاء مجالس إدارتها، وبعض حاملي أسهمها الكبار.

60 هارفي، مصدر سبق ذكره.

جدول بأسماء المقابلات

الرقم	اسم المؤسسة/ الباحث	اسم الشخص الذي تمت مقابله	مكان المقابلة	تاريخ المقابلة
1.	بلدية رام الله	م. أسامة حامدي	مقر البلدية	حزيران 2014
2.	البنك العربي	لؤي حواش	الماصيون	آب 2014
3.	بنك فلسطين	شاكر الصفدي	بنك فلسطين/ عين مصباح	تموز 2014
4.	بنك الاسكان	بنك الاسكان	مقر البنك	آب 2014
5.	مؤسسة اصالة	ابراهيم الحصري	مؤسسة اصالة	آب 2014
6.	جامعة بيرزيت	مهند ابو رجيلة	جامعة بيرزيت	آب 2014
7.	شركة نيسان للسيارات	يحيى صالح	شركة نيسان للسيارات	آب 2014
8.	شركة هيونداي للسيارات	شركة هيونداي للسيارات	شركة هيونداي للسيارات	آب 2014
9.	شركة بيجو	أمين جرادات	مقر الشركة، طريق القدس	حزيران 2014
10.	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني	اشرف سمارة	جهاز الاحصاء	آب 2014

قائمة المراجع:

- الحاج، طارق. 2004. الآثار المحتملة للتطورات المحلية على البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية. مجلة جامعة بيت لحم، عدد 23.
- الرياحي، ايداد. 2013. التنمية والتمويل في فلسطين. رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد).
- وودرز، نيري. 2010. قلاع العولمة (عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقرضين). المركز القومي للترجمة.
- كلاين، نعومي. 2009. عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
- هنية، آدم. 2012. التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين. بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية.
- هارفي، ديفيد. 2005. «حالة ما بعد الحداثة. بحث في أصول التغيير الثقافي»، ترجمة محمد شيا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية.
- بيركنز، جون. 2011. إعتراقات قاتل اقتصادي مأجور. ط1. عمان: دار ورد الاردنية للنشر.
- ابورجيله، مهند وفتحي سرور. 2013. الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية. رام الله: معهد ماس.
- وليام، استرلي. 2007. مسؤولية الرجل الابيض (لماذ قادت جهود الغرب لمساعدة الآخرين الى الكثير من الضرر والقليل من المنفعة، ترجمة مروان سعد الدين.
- Harvey, David. 2005. A brief history of neoliberalism. Oxford: Oxford University Press.
- Keen, David. 2011. Economic initiatives to tackle conflict: bringing politics back in
- DESTIN, LSE, Crisis States Occasional Papers .
- المواقع الالكترونية والمقالات والتقارير الخاصة بالإقراض اضافة الى المقابلات الفردية تم توثيقها اسفل النص.



Just Ahead of the Crisis ...

Policies Designed to Plunge the West

Bank into Debt

Iyad Riyahi

Nahed Samarah

2014

All rights reserved copyright © the Center for Development studies – Birzeit university.

ISBN: :978-9950-334-23-6

Tel: +972 02 2982021

Fax: +972 02 2982160

P.O.BOX 14

Gaza Office Tel fax +972 08 2838884

E mail: cds@birzeit.edu

website: Home.birzeit.edu/cds

Translation: Yaseen Al Sayyed

This work was supported by the Rosa Luxemburg Foundation



Centre for Development Studies Birzeit University

The Centre for Development Studies (CDS) was established in 1997 as a research programme specializing in development studies. Having lived under occupation since 1967, Palestinian society's right to development remains severely restricted. The CDS therefore aims to deepen and engage development concepts through theoretical and conceptual frameworks that explore and contextualise Palestinian development within the occupation reality. This includes studying the interactions between the economic, social and political determinants of development as well as the structures of power and dominance which preclude sustainable development. In addition, the CDS seeks to provide an institutional framework within which all development-related issues can be considered, researched and discussed, with a view to providing practical guidance and assistance for relevant decision makers.

The CDS reinforces theory with practice through its various academic research and community-oriented activities. These include seminars, workshops, survey research, evaluation studies and needs assessments. The Centre coordinates a number of academic research projects in the area of development with local and international institutions. It is also involved in community-based projects that seek to empower marginalized groups and integrate them in the development process. The Center's activities are supervised by a committee of academic and administrative staff members from Birzeit University, who provide it with both technical and academic support. Over the years, the CDS has built an extensive network of relations with grassroots organizations, the Non-governmental sector, international organizations and the government. The Centre has also executed projects in neighboring countries, particularly in relation to Palestinians in the Diaspora. The CDS has been supported in its activities through funding from numerous local and international donors.

Contents

Executive Summary	8
Introduction	7
Banks Operating in Palestine	11
The West Bank and Gaza Strip: Distinction in Credit Facilities	12
Government Debt and People	14
Inflating GDP to access larger loans	16
People's Debt	17
Flourishing Real Estate Market: Consumer Loans Increased Demand and Raised Prices	22
What if the Government Collapses?	30
The Society in Confrontation with Itself: Exacerbating Individualism.	32
Conclusion.	34

Executive Summary

By the end of 2007, the Palestine Monetary Authority (PMA) announced a series of measures to reform the banking system. These included a promotion of local credit and strengthening of linkages with the real economy by reducing the size of foreign private investment. Accordingly, a cautious lending policy has receded. Promotional campaigns have flourished, encouraging individuals to access banks for soft and long-term loans with a view to reduce cash surplus, which banks are required to release into the local market. In a few years, the new lending policy has led to soaring household and personal debt to record levels (over US\$ 3 billion). Before openness to lending, household and personal debt did not exceed US\$ 70 million.

Loans offered to people are of a consumer type. These loans are often used to purchase imported products. In addition to economists, current and former CEOs of three major banks in the occupied Palestinian territory (oPt) highlight risks associated with existing lending policies. The majority of loans are channelled to consumption, but do not contribute to developing the economy. These funds are not prudently invested to be injected back into the local economy. Therefore, loans pose a burden on people. Both economists and CEOs stress the need for a shift from this pattern of lending to financing investment enterprises, which contribute to creating new employment opportunities.

Consumer loans may later transform into a tool of deprivation and dispossession. When they have access to lending, people soon pile up debt, but suddenly find themselves subject to ever increasing interest rates. Therefore, they declare bankruptcy and are forced to sell assets, with the value of latter decreasing. A case in point is the real estate market in the USA. Usually, borrowers are the most vulnerable group in the society.

The size of lending grows larger. However, according to the distribution of loans between the West Bank and Gaza Strip, severe restrictions are imposed on the latter in terms of access to finance, including on both the deposed government and individuals. Credit facilities appropriated to the Gaza Strip scored a mediocre US\$ 0.5 billion.

Government debt climbed from US\$ 534.2 million in 2008 to US\$ 1.374 billion in 2013, marking a rise of 275% in just five years. In other words, debt jumped from US\$ 21.9 million in 1996 to US\$ 1.374 billion in 2013, representing an increase

of 6274%. In addition, the Palestinian Authority (PA) has borrowed from foreign banks and local institutions, including the Palestine Pension Authority. Towards H1 2014, PA debt registered over US\$ 4.3 billion from banks, private sector corporations, as well as international agencies and banks.

In the context of competition between banks, to attract more customers, and to sell more loans, banks breach laws to sell certain types of consumer and personal loans, credit card loans, personal loans, housing loans, automobile loans, education loans, etc.

According to this paper, the fact that personal debt creates multiple effects is logical. Most importantly, personal loans help maintain the current system, which provides employment opportunities that enable individuals to pay their debt obligations. Of particular note, more than 140,000 public sector employees, NGO staff and their families are haunted by any change. This is a result of an experience of an 18-month financial siege and of self-centred concerns. The majority of interviewees, including specialists or bank staff, are of the view that consumer loans targeting households and persons have consolidated individualism and self-centred personal interests. In contrast, interest in public affairs has declined. In a society where the poor and unemployed comprise 27% of the total population, banks cannot tempt all people into consumer loans. However, to create incessant needs for such an essential class, a common characteristic of which is an ability to repay loans, would be a logical assumption.

In addition to compromising rights of future generations, government debt is prone to surge in light of an incapability of repayment. Further financial burdens will affect the PA as a result of late interest charges and interests. Political consequences are at work as well. Countries that fall short of repaying foreign debt have traditionally been more vulnerable to political blackmail.

This paper recommends that a balance must be stricken between consumer loans and production and investment loans. Channelling funds into investment enterprises generates employment opportunities, ultimately benefiting the Palestinian economy. To approve disadvantages of loans and consumer life patterns requires that the PMA provide more restrictions on the lending policy. At least, a balance should be in place with other sectors. Hence, new lending policies need to be implemented with a view to create new employment opportunities and reduce poverty rates. This necessarily implies the need for a review of the policy of im-

ports either from Israel or the rest of the world. A revision should also address PA policies which, according to PA national development plans, promote competitiveness at the expense of local production support as well as individualism at the expense of community action. Capital structure of the system will be overridden by new mechanisms designed to deliver needed resources to people for re-production. Taking account of public, rather than capital, needs, resources will also be delivered to institution, which provide housing and construct residential neighbourhoods.

To reinstate older economic forms will minimise bank control and hegemony. Banks will not be the most dominant in our life and business transactions.

1. Introduction

Current global debate on prospects of the economy, problems associated with economic justice and fear of collapse of the economy pays special attention to debts resulting from excessive lending to households and governments, including broader impacts on the economic system. In addition to inappropriate real wage policies in place, high cost of living and high loan interest rates, lending is clearly causing impoverishment of an extended number of borrowers. For these, lending has been portrayed as the sole solution for their financial problems.

Impoverishment generated by lending policies may also produce a scattered audience of protestors. Though this is still a loose assumption, a more in-depth examination is needed in the future. Many examples of this assumption exist in the global context, however. Although new anti-capitalist social movements have been initiated, the fact that millions of people lost their homes has not paved the way to overriding the economic system through more equitable alternatives. In the local context, household and personal lending policy is categorised by politicians, researchers and bankers (interviewed in the course of this report) as a political problem as well. This policy has removed the public from collective action by creating personal concerns for many. Thus, openness to loans has not only reflected disorder caused by the banking system, but has also provided an informed and planned strategy of control, which is established under the slogan of linking banks to the domestic economy.

As a substantial from of neoliberalism, capital growth plays a pivotal role in how to articulate power and authority in the oPt. Patterns of household and person-

al consumer debt remarkably affect how people view their capability of coping with social struggle. In particular, people interact in order to change individual behavioural patterns by promoting the idea that solutions for their problems are individualistic, rather than collectivistic. This is virtually in harmony with a deteriorated social service delivery, which is part and parcel of neoliberalism¹. Openness to lending has increased over the past years. Banks have been a destination for Palestinian individuals and households. Palestinians have further marked a transformation, using private finance to meet basic needs, which could have been provided beyond the market scope².

To plunge individuals into debt is not only meant to provide a tool of control and to entrench self-centred personal concerns as is our case in Palestine. When they have access to lending, people soon pile up debt, but suddenly find themselves subject to ever increasing interest rates. Therefore, they declare bankruptcy and are forced to sell assets, with the value of latter decreasing. A case in point is the real estate market in the USA. Usually, borrowers are the most vulnerable group in the society. For example, in 2008, Wall Street announced that increments paid to CEOs of mega corporations were as high as US\$ 38 billion. Meantime, almost two million families lost their homes. When a link is drawn between these two incidents, it appears as if the poor's properties were seized and granted to the rich³. In the Palestinian context, however, banks do not rush to dispossess borrowers of their assets in light of current political conditions. As in the Gaza Strip, banks reduce lending to a minimum. If a public crisis takes place, such as an unpaid wage bill, bank deduct a portion of the salaries transferred to public sector employees to avoid public resentment. Dispossession only affects individual delinquent cases, so it has not transformed into a general phenomenon. Ironically, while the world was already affected by the lending crisis, local banks have started to expand loans in the West Bank.

The World Bank publicises positive impacts of allowing access to finance and consumer loans to persons with limited income on the economic activity. Access to finance is linked to growth and alleviation of poverty. Despite the fact that it does not provide direct support to production sectors, access to finance also generates

1 Haniya, Adam, 2012. *Development as a Tool of Struggle: Confronting the Context of Hegemony in Palestine*, Centre for Development Studies, Birzeit University.

2 Ibid.

3 An Nissf, Marzouq. April 19, 2009. "A Dialogue with Professor David Harvey: Global Financial Crisis, Neoliberalism, Marxism, and Democracy". http://adabmag.com/sites/default/files/7_8-09/11-david_harvi.pdf (in Arabic)

an additional economic activity⁴. In the Palestinian context, however, this perception compels a further investigation because the economic activity resulting from financing is channelled to importation of foreign commodities. It has not offered much assistance to supporting domestic production. Also, household and personal consumer finance makes these groups more vulnerable as to confront economic crises. Creditors are always given the lien.

Apart from socio-political reflections imparted by lending, it is widely recognised by observers that the most significant cause of the financial crisis, which is still in action and poses a threat of a renewed global economic recession, was excessive household borrowing in the USA and Europe. Particularly in the real estate sector, personal debt reached an unsustainable level. Consequently, the “bubble” blew off at once in 2008⁵. On the global level, a relative decline of the real wage rate has made the capitalist system suffer from a deficit in “effective demand”; i.e. working force’s capability of purchasing products they manufacture by themselves. As a result, demand generally receded, but the number of capitalists remained as it was. This meant a reduced production. Caused by rising production and plummeting demand, this gap was rapidly bridged by increasing personal and small household debt, especially in developed capitalist systems. As long as public wages (which are originally low) are steady and public debt is rising, such a situation cannot sustain. Sooner or later, an economy resting on these grounds will collapse. Today, we are experiencing a general collapse because of this unbalanced formula between real wages and debts. Therefore, the crisis currently affects all countries that have embraced these policies⁶.

The Palestinian labour force is in a similar situation. Erosion of real wages has been accelerating for years now, but has not at the same time been compensated in tandem with rising prices of food supplies, energy, or services. Since the lending policy has been expanded, payrolls have eroded. As a result, unions have organised protests and declared public strikes. These were in parallel to increasing doubts cast on the way high cost of living was being calculated. Unions demanded that the high cost of living include primary commodities, but the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) used to apply it to 950 primary and secondary

4 Bruhn, M., and Love, I, 2009. The Economic Impact of Banking the Unbanked: Evidence from Mexico. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/4173/WPS4981.pdf?sequence=1>

5 Khalidi, Raja. February 28, 2012. “The Palestinian Crisis of Living between Consumption, Household Indebtedness and Financialisation”. <http://www.jadaliyya.com/pages/index/4505> .(in Arabic)

6 Harvey, Ibid.

commodities. Therefore, unions and researchers believed that real wage erosion has scored 40% vis-à-vis current the high cost of living⁷. Loosely combining luxuries and essential items consumed by people, this earlier method which the PCBS used to calculate the high cost of living was modified later. The new standard consumer price now covers approximately 650 commodities⁸.

This research paper investigates the increasingly large-scale lending policy implemented by local banks since early 2008. With guidance from the PMA, this bank policy has been widely criticised, however. Questions have been raised about the purpose of granting such a tremendous volume of credit facilities, so far over US\$ 4 billion. An overwhelming majority of these are concentrated in the West Bank with a population of just less than two million. Credit facilities are associated with disproportionately high economic and political risks as well as decreasing income of a large number of borrowers. Palestinian banks, and the banking system in general⁹, have developed over a relatively short span of time. In light of declining foreign financing, government lending policy has been publicly criticised.

The paper monitors changes that affect the size of consumption in the automobile and real estate sectors as well as their correlation with developing consumer patterns, which have brought people into a context of imagined welfare. In the political sphere, the paper envisages scenarios for banks in case the PA, which is already indebted to a large number of banks, collapses or is dissolved. Special focus is given to the West Bank debt compared to low facilities granted in the Gaza Strip. It is worth noting that 2006, 2007 and 2008 saw a remarkable rise of foreign aid. Additionally, the research paper assess the impact of lending as to consolidate individualistic behaviour among Palestinians

The research initiative is informed by a qualitative analysis approach, using many structured interviews conducted with economists and CEOs of major banks in the city of Ramallah. It also provides an analysis of the PMA quantitative data on the size and distribution of loans across the oPt. Reports released by the Association of Banks in Palestine (ABP) have also helped come up with a clear picture of financial position of banks in Palestine.

7 Ma'an News Agency, Zakarnah casts doubts on the way the high cost of living is calculated, January 17, 2011. <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=351853> (in Arabic)

8 "Interview with Ashraf Samarah, PCBS, Ramallah". Personal interview by Nahed Samara.

9 Al-Riyahi, Iyad, 2013. Development and Financing in Palestine, Social and Economic Policy Observatory (MARSAD), Ramallah.

There's a certain chemical that gets released in your stomach when you make ten times your money. And it's addictive.

William Browder

2. Banks Operating in Palestine

On the eve of Israel's occupation, a total of 12 banks were in operation in the West Bank in 1967. Due to Israeli military measures, the banking activity was curtailed, restricted, and put under strict control. All bank branches were closed down in the reporting year. All bank balances were transferred to a special account at the Central Bank of Israel. Israeli banks monopolised banking operations in the oPt. However, Israel allowed the Bank of Palestine to reopen in Gaza in 1981 and Cairo-Amman Bank in the West Bank in 1986¹⁰.

Since 1994, the West Bank and Gaza Strip have seen a growing bank activity. New banks opened branches in throughout Palestinian cities. Sometimes, more than one branch was inaugurated in the same city. ATMs were also installed in public places. Currently, 18 banks operate in the West Bank and Gaza, including eight local banks, nine Arab banks, and one foreign bank. Bank branches and offices total 226, distributed to various areas. Banks employ approximately 5,000 staff members. Half of these work at local banks.

According to ABP estimates, there is a bank branch per 19,000 and an ATM per 11,000 people. In mid 2012, operating bank assets grew to over US\$ 9 billion¹¹. From 1997 towards late 2013, banks operating in Palestine made profits of US\$ 1.23 billion. Profits made by these banks over the past three years were US\$ 398 million¹². Palestinian banks managed to survive the global financial crisis with a minimal damage. Only HSBC Middle East, which operates in the Palestinian territory, experienced a series of losses throughout past years, registering a loss of US\$ 0.5 million in 2012 alone. HSBC Middle East did not offer credit facilities, which provide significant profits for banks in the Palestinian territory.

Apart from some Palestinian banks with deposits abroad, impact of the global financial crisis on the Palestinian banking system were minimal¹³. Over the past

10 Al Hajj, Tareq, 2004. "Potential Impacts of Local Developments on Palestinian Banks in the West Bank", Journal of Bethlehem University, vol. 23, p. 6.

11 ABP, Bank Financial Position 2012, Ramallah.

12 Jihad al Wazir. May 18, 2014. "Banks Operating in Palestine Make US\$ 1,023 Billion in Profits since 1997", interview with Al Hayat al Jadidah, : <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=235918&cid=3305> (in Arabic).

13 Al-Riyahi, Iyad, 2013. Development and Financing in Palestine, Ramallah: Social and Economic Policy Observatory (MARSAD), p.11.

years, banks mounted earnings, scoring a steady rise every year. According to ABP data, banks make over US\$ 53 million in profits towards the end of 2013.

Chart 1: Bank profits before taxes¹⁴



The Palestinian government also benefits from these profits, which mostly accrue from commissions and interests on lending. For example, financial data released by the Ramallah-based Cairo-Amman Bank indicate that profits made towards the end of 2013 were over US\$ 12 million. Of these, the government deducted almost US\$ 5 million in taxes¹⁵. Profits reflect overall banking activity in the West Bank. These could have multiplied if it were not for restrictions imposed on banking operations in the Gaza Strip. The volume of taxes collected by the government from banks provides an incentive for a continued consumer loan policy.

3. The West Bank and Gaza Strip: Distinction in Credit Facilities

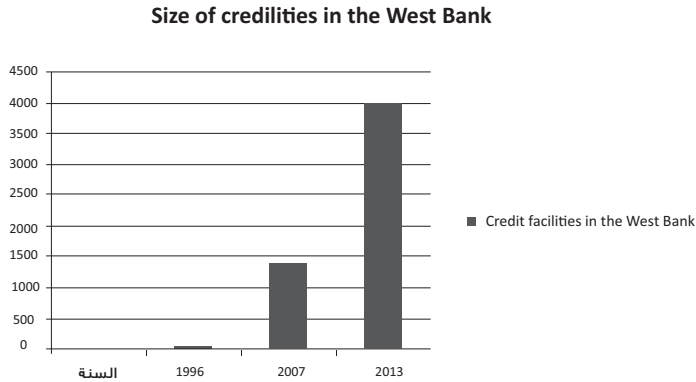
According to the distribution of credit facilities, and in comparison to loans granted in the West Bank, severe restrictions are imposed on the lending activity in the Gaza Strip, affecting the government, individuals, and households. Needless to say, the West Bank-based government borrows, but people in Gaza should repay a portion of this government debt. Government borrowing is seen as public debt of the Palestinian people, regardless of the nature or leadership of the Palestinian regime. In general, banks have had the tendency to grant large-scale credit facilities in the West Bank. Registering US\$ 296.6 million in 1996, these jumped to US\$ 1411.1 million in 2007. In 2013 alone, credit facilities totalled US\$ 3986.4 million¹⁶.

¹⁴ ABP, Bank Financial Position 2013, Palestine: <http://www.abp.ps/files/server/Financial%20Position%202013.pdf>

¹⁵ Ibid.

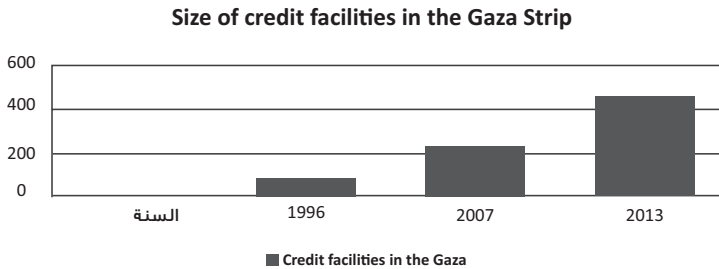
¹⁶ PMA, various reports, 2013.

Chart 2: Size of credit facilities in the West Bank



Banks have been so cautious as to give Gaza residents or deposed government the same opportunity to access credit facilities. If they did it, it could not only be classified as high credit risk. Even though political issues also control the size of loans in Gaza, credit facilities granted to Gazans were less than US\$ 0.5 billion in 2013.

Chart 3: Size of credit facilities in the Gaza Strip



In the West Bank, criticism directed at the PMA and banks mainly addresses the size of credit facilities that have effectively plunged people into debt. By contrast, different forms of criticism are posed in the Gaza Strip. In addition to declining financial transfers to the deposed government, local banks sometimes refuse internal remittances from the West Bank or abroad to Gaza residents. On several occasions, Gazans were prompted to close down and damage properties of these banks. In this vein, special attention should be paid to the city of Ramallah, where line ministries and NGOs are based. A large number of people have moved from across Palestinian governorates to Ramallah. Financial operations,

business enterprises, and landmarks of civilisation and development are visible in the city. Distinguished from other Palestinian urban centres, Ramallah appears as the “capital of Palestine”. Expanding financial markets sheds light on the fact that many development projects seen throughout the West Bank, particularly in Ramallah, are fuelled by debt. This is reflected in the significant transformation, which has affected the landscape of Ramallah over the past few years. Large signboards promote banks and purchase of commodities, including houses and automobiles, by loans¹⁷.

In this context, Harvey addresses an unbalanced development and formation of a new landscape¹⁸. In other words, concentration of finance and business operations in Ramallah has ignored and contributed to impoverishing other cities. At the same time, Ramallah has been transformed into a model of a modern city with exorbitant prices. Banks were not solely responsible for this outcome or for what Ramallah has become to be today. In addition to line ministries and government bodies, other factors have made Ramallah exclusively a city of service economy. Continued closure of Palestinian cities since 2001 has driven people to settle in Ramallah and avoid Israeli checkpoints. Besides a huge number of Palestinian and foreign NGOs, the city houses representative offices of European countries to the PA. The *Al Muqata'ah* (PA presidential compound) is the hub of Palestinian political and diplomatic activity. All these factors have contributed to developing a service economy that meets needs of a large number of the rich and middle class citizens.

4. Government Debt and People

The process began as if it were a reform and linking of the banking sector to the local economy. The size of foreign investments was reduced and banks were directly associated with the economy. However, besides the government, individual and household debt soon saw a jumpstart after 2007; i.e. in the aftermath of the internal Palestinian political divide. Personal debt climbed to as much as US\$ 4 billion. Government debt owed to local banks and other institutions well exceeded this amount despite the fact that a significant portion of budget line items earmarked to Gaza were deducted. The Ramallah-based government has continued to pay the wage bill of former public sector staff in Gaza. However, recurrent ex-

¹⁷ Haniyah, op. cit. p.20.

¹⁸ An Nissf, Marzouq, op. cit.

penditures appropriated for the Gaza sharply declined, including in health, education, security, social aid, and infrastructure sectors.

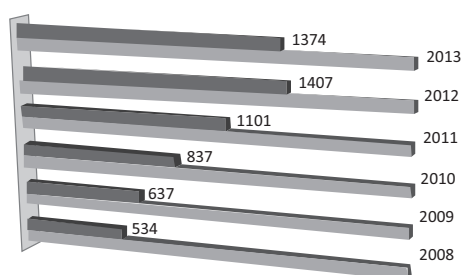
Over 11 years (1994-2005), PA debt from local and foreign banks totalled US\$ 421 million. It should be noted that PA debt jumped from US\$ 21 million in 1996 to US\$ 416.7 million in 2000. Accordingly, debt soared by 1800% in just four years.

Table 1: Bank loans to the Palestinian government, 1996-2007¹⁹

Year	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Public sector	21.9	62.9	85.7	98.0	416.7	363.6	139.6	248.6	414.1	592.2	486.0	421.5

Post-2007 borrowing also marks high rates, indicating a rising government trend since 2000. A set of conditions might have contributed to increasing government debt. In particular, tax collection plummeted after the second Intifada broke out. Combined with Palestinian clearance revenues withheld by Israel, Emergency Programme expenditures grew as a result of rising unemployment and poverty. In addition to inadequate foreign financial support of the PA, government debt was associated with the banking policy approved later, obliging banks to use almost half of their deposits in the form of credit facilities.

Chart 4: Government loans, 2008-13



According to Chart 4²⁰, Government debt climbed from US\$ 534.2 million in 2008 to US\$ 1.374 billion in 2013, marking a rise of 275% in just five years. In other words, debt jumped from US\$ 21.9 million in 1996 to US\$ 1.374 billion in 2013,

¹⁹ PMA, various reports, Ramallah: <http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=91&language=en-US>

²⁰ Data derived from PMA reports, 2013.

representing an increase of 6274%. In addition, the Palestinian Authority (PA) has borrowed from foreign banks and local institutions, including the Palestine Pension Authority. Towards H1 2014, PA debt registered over US\$ 4.3 billion from banks, private sector corporations, foreign countries, and transnational financial institutions²¹. Government officials announced an estimated budget deficit of US\$ 600 million towards the end of 2014. If the government cannot secure foreign aid, public debt is projected to reside within the limits of US\$ 5 billion. In an interview with a local newspaper, Mohammed Mustafa, Deputy Prime Minister for Economic Affairs, stated that the Palestinian government is in default on its debt, imposing late interest charges in the amount of US\$ 100 million²². In addition to the current budget deficit, delinquent debt will pose a further burden on the PA. It is feared that the debt is recompensed by a further reduction of social service delivery, including in health and education sectors. This is usually the case when debt servicing is set as priority by creditors. Debt servicing is supposed to be second in line after development initiatives²³.

4.1 Inflating GDP to access larger loans

During the economic crisis that pushed Greece to the verge of bankruptcy, prosecutors charged Andreas Georgiou, Head of the Greek Hellenic Statistical Authority, with adjusting the GDP budget deficit target after he announced that Greek GDP accounts had been exaggerated and inflated by more than a quarter of the GDP real value. Georgiou, who had resigned his office at the IMF, said he was only tasked to apply European standards to estimate condition of the economy²⁴.

In Palestine, at the same pace and to align borrowing with GDP, the Palestinian Prime Minister announced in a public accountability session organised by civil society organisations that the GDP was near US\$ 10 billion. Public debt was 38% of GDP, lower than the prevalent rate in borrowing countries in the region. There are internationally recognised standards, though. In Europe, public debt should not exceed 60% of GDP. In this sense, the Prime Minister considered that the current situ-

21 Al Awad, Walid, 2013. "Who Will Bail out the Palestinian Authority from its Financial Crisis?" <http://www.alquds.com/news/article/view/id/458567> (in Arabic)

22 Awadh, Walid. June 11, 2013. "Debt Crisis haunts Palestinian Government in its First Meeting: Al Hamdallah and Deputy prepare for an Arab tour to address the crisis and rejuvenate the Arab Safety Network as PA debt exceeds US\$ 4 billion", Al Quds. <http://www.alquds.co.uk/?p=53181> (in Arabic).

23 Woods, Ngaire, 2006. *The Globalizers: The IMF, the World Bank, and their Borrowers*, Cornell University.

24 Jamal, Wael, June 2, 2014. "Significant Economic Reviews - The Most Dangerous Economic Invention in the 20th Century: GDP", Aswat Misriyyah. <http://www.aswatmasriya.com/analysis/view.aspx?id=986c3ce9-d54a-45cb-8fc3-027adb8881f0>.

ation was not as bad as commonly rumoured²⁵. Inflation of the GDP is premised on a publicised growth in Gaza at the time. According to the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Report, the growth in Gaza mainly involved a reconstruction activity following the Israeli offensive of 2009. Currently, however, the situation is entirely different. The latest Israeli offensive of summer 2014 has resulted in rising poverty, destitution, and unemployment. To announce growth is, in fact, an inflation of the real GDP per se. Default on debt-servicing payments, rather than debt repayment, is a bad indicator and should be reviewed in two aspects: (1) current lending policy and conditions, including a reduction of debt distress; and (2) spending of loans is beyond any parliamentary or civil society accountability. Most often, these loans are used to cut deficit in the public sector wage bill.

Economic arguments have been used to justify the government ability to borrow as long as debt does not step up to 60% of GDP. These statements should still be analysed and investigated in view of relevant political and social impact of debt-servicing payments. The arguments posited may not necessarily apply to the Palestinian economy, which is still under occupation and relies heavily on foreign aid. Let alone the economic and humanitarian catastrophic situation in the Gaza Strip, exacerbating public debt in this way will override GDP itself over the next few years. It will open room for further debt. Having now been a UN non-member state, new opportunities are furnished to Palestine to borrow from international agencies, including the IMF. Earlier, these organisations refrained from offering loans to Palestine because it had not been a state.

4.2 People's Debt

Rising debt is not exclusive to the Palestinian government. People are up to their ears in debt too. At banks, credit facility departments began to extend services to a large number of borrowers, who have entrusted banks to solve their financial problems.

In the context of competition, banks have come to violate relevant laws with a view to attract customers to certain types consumer and personal loans, credit card loans, personal loans, housing loans, car loans, education loans, and non-corporate loans. Associated with each type of loan are fraudulent techniques that infringe on regulations and procedures set by the Banque du Liban. For instance, an extended number of banks offer administrative facilities to customers, allow-

²⁵ Palestine News Agency (WAFA), Fayyad Presents Draft 2013 Budget with an Estimated Deficit of US\$ 3.8 Billion, 25 March 2013: <http://www.wafa.ps/arabic/printnews.php?id=150652> (in Arabic).

ing them to borrow above and beyond their overall incomes. To offer larger loans, banks would probably help customers value their residential properties at a price higher than real market value. Some banks do not count credit card loans as part of loans. Moreover, banks seem to “fight one another” as to offer automobile loans and tempt sales agents with high commissions. This is at the expense of customers, who are utterly ignorant of the real situation. All they look for is to receive a loan regardless of their real capability of paying debt obligations²⁶. As a result of fierce competition and limited intervention, banks do not take account of credit worthiness of borrowers. If a bank decides to not offer a loan to a person, they will certainly find many others that would do so²⁷. The current situation, including a combination of uninformed competition between banks, banks’ incapability of discharging determined percentages, and desire for quick profits and negligence of credit ratings, are a cause of future breakdown.

Table 2: Individual consumer loans, 2008-2013

Loan purpose / Year	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Automobile finance	39.7	57.0	85.7	118.7	113.8	130.5
Consumer loans	70.0	76.6	144.3	417.0	783.0	885.4
Credit cards	20.4	30.4	33.7	41.3	50.5	52.5
Other	49.6	46.3	110.7	375.6	732.6	833.0
Real estate & constructions	188.2	221.5	331.6	406.4	589.5	650.4
Constructions	49.8	63.5	101.6	147.0	151.0	168.0
Residential properties	124.9	119.5	184.9	209.1	351.3	403.3
Commercial and investment properties	13.5	38.5	45.2	50.3	87.1	79.2
Land development	34.5	44.7	76.7	22.9	41.7	57.1
Personal use	25.0	20.7	51.7	14.4	37.7	55.2
Total sectors						3314.6

This is an indicator of soaring debt. For example, automobile loans were around US\$ 40 million in 2008, but increased annually, marking over US\$ 130 million in 2013.

When access to credit facilities was proffered, consumer loans were US\$ 70 mil-

²⁶ Wahbeh, Mohammed, June 20, 2014. Indicators Trouble Riyadh Salameh, Al Akhbar, Lebanon. <http://al-akhbar.com/node/208917> (in Arabic)

²⁷ “Interview with Lua’ay Hwash, Arab Bank”. personal Interview by Nahed Samara.

lion only, but jumped to US\$ 885.4 million in 2013. As shown in the table above, the PMA classifies credit facilities into automobile finance, and consumer, credit card, real estate, or personal loans, etc. However, these are all consumer loans of over US\$ 3.3 billion. As they are often used to purchase non-domestic products, these loans have not helped support domestic production.

*We certainly must not stop eating for fear of choking*²⁸

Consumer Loans: Developments in the Palestinian Context

In the USA, poor households with an income of less than US\$ 10,000 did not have access to credit facilities. In the 1980s, the situation changed, however. Then, it was easier to receive credit cards and loans, widening further the gap between the poor and the rich. Social inequalities were also entrenched, including in employment opportunities. Americans now encountered problems they had not seen before. In particular, households had to allocate available incomes to daily expenses needed to ensure sustenance, pay due debt obligations, and convert income from consumption and saving to debt repayment²⁹.

In 2007, the PMA announced a series of measures to reform the banking system, including a promotion of domestic credit and strengthening of linkages with the real economy by reducing the size of foreign private investment.³⁰ Accordingly, a cautious lending policy has receded. Promotional campaigns have flourished, encouraging individuals to access banks for soft and long-term loans with a view to reduce cash surplus, which banks are required to release into the local market.

PMA quarterly data show that bank consumer loans offered to customers totalled US\$ 938 million towards the end of Q2 2014. Of aggregate private sector loans (both individuals and companies), consumer loans comprise almost 26.5% of total loans and facilities of US\$ 3.520 billion. Total loans, including government loans, comprised approximately US\$ 4.9 billion. Excluded from consumer loans are real estate loans (US\$ 447.6 million towards end of Q2 2014) and automobile loans (US\$ 130.5 million). Compared to Q2 2013, consumer loans scored a rise of around US\$ 1 billion, and of around US\$ 880 million compared to Q2 2009. In late

28 Klein, Naomi, 2009. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*.

29 Tach, Laura M., and Sara Sternberg Greene, 2014. "Economic and Cultural Explanations for How Lower-Income Families Manage Debt". <http://www.jstor.org/discover/10.1525/sp.2013.11262?uid=3738872&uid=2&uid=4&sid=21105242592703>

30 Al Wazir, Jihad. May 18, 2014. "Banks Operating in Palestine Make US\$ 1,023 Billion in Profits since 1997", Al Hayat al Jadidah. <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=235918&cid=3305> (in Arabic).

2008, the PMA approved directives to raise facilities to deposits ratio from 24% to 50%. According to relevant data, loan distributions showed a concentration on consumer and real estate loans. Compared to US\$ 1.337 billion in Q2 2013, a total of US\$ 1.382 billion were offered in loans and facilities by banks operating in Palestine to the Palestinian government towards the end of Q2 2014³¹. The PMA report highlights two significant issues: (1) soaring government debt; and (2) rising people's debt.

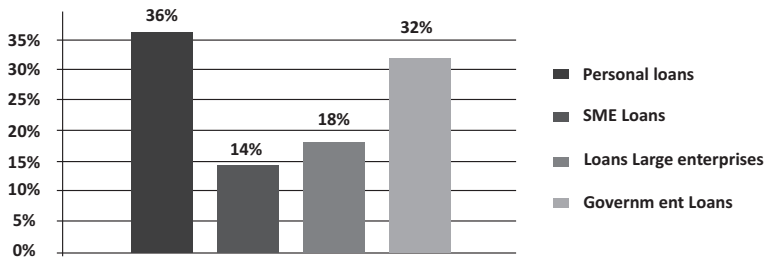
Apart from adequate guarantees taken from customers, controls on lending approved earlier were minimal. Controls currently in place address payments from income, but these are sometimes circumvented. The key problem resides with the nature of loans people have access to. For example, like other banks operating in the oPt, over 68% of the loans released by the Bank of Palestine are consumer-oriented. The Palestinian government borrows some loans to cut the budget deficit. Rising consumer and government loans comprise the majority of credit facilities offered by banks. Making major bank profits, these facilities were over US\$ 100 million in 2012, but rose by 14.5% to around US\$ 122 million in 2013³². In comparison to the total population (the majority of loans are released in the West Bank with a population of just less than two million) and to the size of deposits in neighbouring countries, these are high, quick profits earned by banks by means of long- and short-term consumer loans. In contrast with countries in the region, banks in the oPt seem to be content with these earnings. In an interview with Ma'an News Agency, Board Chairman of the Islamic Bank stated: "The status of banks in the Palestinian territory is excellent and better than many others in neighbouring countries. No banks achieve revenues like here. The best credit portfolio in the Arab world is in Palestine. In relation to rules of corporate governance and international standards, the most disciplined banks are Palestinian. In other countries, banks have surplus liquidity, but want customers. Here, the market is emerging and active."³³

31 Mohammed, Abdullah. September 29, 2014. "Consumer Loans in Palestine Total US\$ 938 Million", Al Quds. <http://www.alquds.com/news/article/view/id/526470> (in Arabic)

32 ABP, Bank Financial Position, Palestine: http://www.abp.ps/folder.php?id=N5DOQ9KT0La970971Ao5hcTrUCHu&ms_id=QF5Pm8GBvqa6657AiDRHs2TZS&mn_id=25 (in Arabic)

33 AL- Riyahi, Iyad, 2013. Development and Finance in Palestine, The Social and Economic Policy Observatory (MARSAD), Ramallah.

Chart 5: Distribution of loans at the Bank of Palestine, 2014³⁴



Distribution of loans at the Bank of Palestine, 2014

In addition to economists, current and former CEOs of three major banks in the opt highlight risks associated with existing lending policies. The majority of loans are channelled to consumption, but do not contribute to developing the economy. These funds are not prudently invested to be injected back into the local economy. Therefore, loans pose a burden on people. Both economists and CEOs stress the need for a shift from this pattern of lending to financing investment enterprises, which contribute to creating new employment opportunities.

To address the imbalance between consumption and production sectors, investment financing is included on bank development plans over next years. Combining risk on the one hand and desire to earn quick, guaranteed profit by means of consumer and long-term loans on the other, this policy is still preferred by many banks. This is bad given that the majority of loans are consumer-based. In other words, loans are not invested, nor do they generate income or employment opportunities. Consequently, loans exert a negative impact on the Palestinian territory as neither production nor investment is promoted. Loans are bad on both an individual and a collective level. Because they are long-term, bank consumer loans do have marketing advantages. Though luring borrowers, consumer loan interests are higher given a longer period of repayment. Meantime, borrowers do not earn an annual raise of salary (salaries are essentially low and incompatible with such an abnormal high cost of living). In view of interests on loans, salary raise - if any - is mediocre (Interview with Ibrahim Al Hussari, Palestinian Businesswomen's Association (ASALA), Ramallah, 21 August 2014). Most often, consumer loans are spent to finance purchases of foreign, rather than national, products imported from abroad. For instance, automobile loans saw a rise in 2013, but companies with flourishing sales do not provide adequate employment opportunities. In the real estate sector, with

³⁴Interview with Shakir Safadi, Bank of Palestine". personal interview by Nahed Samara.

the exception of stone and marble industry, the majority of construction materials are imported³⁵. Returns are, therefore, limited to creating temporary employment opportunities. Personal and poor household debt comprises a bulk of bank profits. Demand on new automobiles and residential flats have been increasing after real estate corporations and automobile dealers allied with banks.

5. Flourishing Real Estate Market: Consumer Loans Increased Demand and Raised Prices

In a late intervention, the PMA issued new directives to regulate housing and mortgage loans in an attempt to bring them in line with borrowers' capability and credit solvency. Accordingly, the real estate loan portfolio will be reduced. Housing and mortgage loans are now linked to borrowers' credit rating. This is based on a set of factors, including current and historical commitment to repayment of credit facility instalments on time. In other words, the higher the borrower's credit rating is, the greater the opportunities they would have to receive a larger loan to be repaid over a longer period at a reasonable interest rate or profit³⁶. Issued after people had already been overburdened with debt, PMA directives do not address consequent risks nor do they review the current lending policy or how it affects people's priorities or ability to meet their own needs. Even though they impose some restrictions on delinquent borrowers, PMA directives implicitly encourage a sustained lending policy with more incentives. The new PMA policy does not stress the need for balanced lending policies between loans to production enterprises and consumer loans. In reality, this relatively new legacy, which is overburdened with consumer loans, has to be strengthened and sustained because it is profitable for both the banks and the government, which collects more earnings than banks do.

Loans sold by banks have been easy money for borrowers, who managed to purchase luxury items and properties. It is quick money, but brief luxury. Holders of long-term loans spend the first 5-7 years of the loan term paying due interests. Not only has provision of loans enhance purchasing power, but it has also contributed to empty high prices. In some areas in Ramallah city, a square metre of

35 'Interview with Muhannad Abu Rujeilah, Birzeit University. Personal Interview by Nahed Samara.

36 PMA Issues New Directives on Regulation of Housing and Mortgage Loans, Donia al Watan, 8 April 2014. <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/04/08/519751.html#ixzz3LZkXW5PD> (in Arabic)

land is over US\$ 2,000. Also higher than Paris, Singapore, Rome and Mumbai³⁷, a square metre of a residential flat is sometimes beyond US\$ 1,200. Such high prices in a city, which still does not have a public sewerage network, puts it in line with the most expensive cities around the world. How did this happen? Several causes have contributed directly to these high prices, including:

1. Affluent real estate credit facilities have contributed to increasing demand, furnishing an opportunity to lower-income families to purchase of real estate and houses, consequently leading to sharp high prices.
2. Banks have not contributed to the sharp rise in prices alone. Other factors are at play, including the limited area of land and zoning plans of Palestinian cities, which are still controlled by the Israeli occupying authorities. Compared to over 18,400 licences given to Israeli settlers, only 91 construction licences were issued to Palestinians in 2008³⁸. Therefore, construction has been concentrated in particular areas. Due to Israeli restrictions on construction licences, Palestinians have focused construction projects in areas where Israel's approval is not needed.
3. Money laundering has contributed to an exaggerated price increase, which does not reflect the real value of real estate. The price of certain properties more than doubled over a short span of time. In five years, prices jumped from US\$ 100,000 to over US\$ 2 million. Land has transformed from a productive value to mere real estate on sale and of interest to an increasing number of brokerage and real estate firms, which have prospered with the surge of consumer loans. In addition to movement restrictions across the West Bank, the fact that government and NGO offices are concentrated in one city made tens of thousands of public and private sector staff settle in Ramallah, thereby scaling up demand on housing units.
4. Easy access to credit facilities has made people prefer to purchase a house, rather than rent one. By raising the price in agreement with the owner, buyers are not required to pay the 20% of the property value, which the bank stipulates since they are incapable of paying this amount. Knowingly,

37 See Top 10 Most Expensive Real Estate Cities in the World: <http://arabic.people.com.cn/32959/6878257.html> (in Arabic)

38 Land Research Centre, Area C and the Dilemma of Construction Licences Issued to Palestinian Residents, August 2009, <http://www.poica.org/preview.php?Article=1753> (in Arabic)

the bank endorses the transaction as long as it is in tandem with its own processes. In addition to this fraudulent practice, income transactions are manipulated so as to circumvent laws, which set monthly loan instalments to be paid from the borrower's income.

5. In 2013, credit facilities targeting real estate and construction sector amounted to US\$ 1.358 billion. Allocation of the largest portion of this significant sum to a single city will definitely promote investment in this sector. Table 3 below shows the size of credit facilities offered by banks over the past three years. These have not only assisted people, but banks as well. By development of the real estate market, banks has managed to discharge surplus deposits.

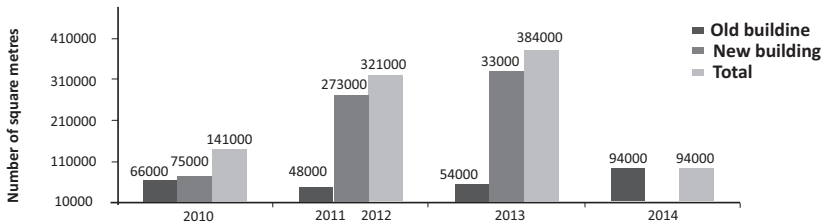
Table 3: Size of personal loans in the real estate and constructions sector, 2008-13

Loan purpose / Year	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Real estate & constructions	188.2	221.5	331.6	406.4	589.5	650.4
Constructions	49.8	63.5	101.6	147.0	151.0	168.0
Residential properties	124.9	119.5	184.9	209.1	351.3	403.3
Commercial and investment properties	13.5	38.5	45.2	50.3	87.1	79.2
Land development	34.5	44.7	76.7	22.9	41.7	57.1
Total	US\$ 1358					

This is reflected in a significant increase of buildings. For example, buildings and installations in the Ramallah city, which has been more affected by the spurt of consumer loans, have doubled. According to the Ramallah Municipality data, construction activity significantly flourished over the past years. Compared to 75,000 new square metres constructed in Ramallah in 2010, 273,000 square metres were built in the city in 2011. A total of 330,000 square metres were constructed in 2014.

Chart 5: New construction activity in Ramallah (in square metres)³⁹

Buildings as classified old new and total buildings, 2010-14



In relation to land or high borrowing rate, this recent transformation and trend are an established reality. Different interpretations or analyses of this phenomenon should not underestimate subsequent impacts, though. Sometimes, the said shift cancelled the form of economic transactions, which were in place between people until recently; that is, direct economic relations without bank mediation.

Man does not own a luxury car for comfort only, but because it reflects the money paid to purchase it and, consequently, the class he comes from.

David Harvey

Rising Automobile Sales is an Indicator of More Consumer Loans

Local banks had to exert a great effort to discharge surplus capital in the form of credit facilities. Combined, banks paid millions of shekels for promotional campaigns to market this surplus. These included signposts across West Bank streets (e.g. Small Payment, Big Car). Real estate credit facilities provide a long reimbursement time of as long as 20 years. Some employees at certain institutions could receive 30 times as much as their salaries. To avoid a stifling capital which they are legally bound to discharge locally, banks have alleviated lending terms and conditions in two aspects: (1) loan value; and (2) reduced criteria that limit employees' access to loans.

In the first place, banks discharge surplus cash by means of contracts concluded with automobile dealers. In light of fierce competition in a relatively small market, some automobile agencies have had to pay a portion of their earnings to banks in consideration of interest-free sales to customers. Some dealers' sales share in

³⁹ Interview with Eng. Usamah Hamidi, Ramallah Municipality, personal interview by Nahed Samara.

the market declined as a result of increasing number of car agencies. For example, Palestine Automobile Company Ltd. (PAC), distributor for the Hyundai Motor Company in the West Bank and Gaza Strip, saw a gradual decrease of car sales due to competition with other automobile agencies⁴⁰. Incorporated in 1996, PAC sales have not receded as a result of a public reluctance to own new cars, but because more options are now at hand. Aggregate new automobile sales in the oPt have risen. In addition, car shows which import and resell second-hand automobiles in Palestine have increased remarkably. Thanks to contracting banks, Automobile Trading Company (Auto Zone), dealer of the French automobile maker Peugeot, has shown an unprecedented rise in sales. According to the Auto Zone data, sales climbed from 20 in 2009 to 1,480 cars in 2013.

Table 4: Peugeot car sales in the Palestinian market, 2009-14

Year	Cars sold
2009	20
2010	880
2011	998
2012	1200
2013	1480
H1 2014	780

Through the Arab Bank-Auto Zone joint campaign launched in May 2010, this policy (Small Payment, Big Car) has helped sell an extended number of Peugeot cars. According to the PMA data, automobile loans reached US\$ 150 million in 2014. From an economic perspective, this trend is not instrumental because it is not supported by relevant industries. In Egypt, for example, consumption went hand in hand with a local role, including manufacturing of original equipment, spare parts, and after-sale items. Global car makers and corporations, including Mercedes, BMW, GMC, American Motors Corporation (AMC), Suzuki, Citroën, Daewoo, Kia and Peugeot, inaugurated branches in Egypt. Car making has grown in parallel with assembly industries. Today, Egypt manufactures a range of original spare parts and items that match international standards in Euromarkets. These include wheel tyres, pipes, safety glass, electrical wirings, oil and air filters, and exhaust systems⁴¹. In Palestine, economic feasibility of the growing automobile market has ever been limited to imports and sales.

⁴⁰ Interview with Palestine Automobile Company Ltd - Hyundai (PAC). personal interview by Nahed Smara.

⁴¹ General Authority for Economic Zone, Egypt: <http://sezone.gov.eg/ar/index.php?page=automotive-assembly-and-components>

Who is Responsible for this Policy?

Banks have the right to use all forms of temptation. Victims are to be blamed!

Over the past seven years, an extended effort has been invested in many economic policies, most notably personal consumer loans. In addition to promoting current economic growth, these policies give a quick impression of improving economic conditions in the West Bank. Unsustainable as it is, this growth is a result of some facilities offered by the Israeli occupying authorities. It has not necessarily served the society from across the spectrum. Although it relies in many aspects on the flow of foreign aid, economic growth has been depicted as a reflection of the Palestinian statehood effort as well as of transparent, anti-corruption government policies.

“Unrestrained openness to lending was devised by a change of the PMA and Fayyad-led government. Before 2008, people were incapable of borrowing. With laws in place and absent governmental action to restrain openness to lending, every citizen who affords to apply for a loan started to borrow. Originally, people are poor and need loans. They found out that loans could solve their financial problems. In this context, the government is largely responsible for the current unrestrained lending policy. Some governments make a similar decision with a view to improve a particular sector. In contrast, the PA has used lending as a vehicle to invigorate consumption. Lending indicates active consumption, economic growth, and a better environment to boost consumption. A better economic activity would affect the sale-purchase cycle.”⁴² Others argue that it was the borrowers’ fault because they have not used the money they accessed prudently. This is not to be blamed on banks or PMA policies. “Banks are not accountable for the current situation. I do not think that banks have contributed to impoverishing borrowers and people in general. On the contrary, banks enhance people’s living standards and wellbeing. The problem is associated with the borrower, who mismanages his funds.”⁴³

Beyond doubt, loans have influenced political interests, collective concerns, and popular direction. People are now more occupied with daily concerns than with the public interest. They are engrossed with payment of debt obligations and self-concerns. Of course, this argument defies the announced logic and notion of consumer loans. The capitalist system uses this tool to pillage surplus value accrued by workers, peasants, employees and persons with low income. Hence,

⁴² Interview with Samia Botmeh, Director Centre for Development Studies, Birzeit University. personal interview by Nahed Smara.

⁴³ Interview with Shakir as Safadi, Bank of Palestine. personal interview by Nahed Smara.

these people are caught in three fires. Firstly, stagnant and low wages, where the wage surplus value are forwarded to capitalists and executives, further increasing their wealth. Secondly, high prices, where capitalistic monopolies and state agencies join forces to use up the purchasing power of workers, peasants and employees, piling up more profits by exhausting the poor. Thirdly, ostensibly soft consumer loans effectively eat up the purchasing power of persons with low income⁴⁴. Loans are yet worse when people borrow money to consume imports from abroad. These borrowings do not drive demand on domestic products, increase sales, enhance employment capacity, etc.

Although they do solve some of the problems borrowers encounter, loans come at the expense of other household priorities. Poor households allocate incomes to daily (living) expenses and debt payment. Usually, a household replaces daily expenses by payment of due debt obligations. To deal with debts, households use one of three strategies: (1) prioritise payment of debt obligations; (2) pay all debts at once; or (3) neglect or refrain from debt payment. Possibly, a household can use one or more strategy(ies) (sometimes in a contradictory manner)⁴⁵.

Consumer loans have not only created new strategies, prompting households to align their priorities. In its applications, large-scale lending has generated new household and personal economic and social patterns. Primary features of these patterns include a hasty purchase of luxuries, high-level consumption, and search of quick solutions for earlier financial obligations (Some people borrow in order to repay a delinquent loan). Access to loans was not only limited to meet current needs. Affluent funds have created a perception of new needs, which people have become to be interested in. This would have not been the case if it were not for a broad targeted media and publicity campaign, which depicts many products as essentials. These can be easily and quickly provided by access to bank loans.

To consume food supplies using bank loans has also overburdened Palestinian households with payment of monthly debt obligations. In addition to furniture, automobiles and housing, many households rely on consumer loans to pay financial obligations. Pursuit of luxury consolidates the power of money. According to Harvey, money, as the supreme representation of social power in capitalist society, itself becomes the object of lust, greed, and desire. Yet here, too, we encoun-

44 Abdul Salam, Adib. February 11, 2009. Consumer Loans are a Political Tools to Plot Capitalist System Crisis and Pillage Surplus Value of Persons with Low Income, Al Hewar al Mutamaddin, 2554. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162510>

45 Tach and Greene, op. cit.

ter double meanings. Money confers the privilege to exercise power over others - we can buy their labour time or the services they offer, even build systematic relations of domination over exploited classes simply through control over money power. Second, money - rather than product merchandise - is "what matters". In other words, man does not own a "luxury car" because it provides means of comfort, but because it reflects the "money paid to purchase it". It, therefore, reflects man's class. If a car with exactly the same specifications, but with the "motto" or some formal features removed, that man would not own it. The magical power of money is compounded by the way owners 'lend their tongues' to commodities by hanging a price ticket on them. So even though money is the signifier of the value of social labour, the perpetual danger looms that the signifier will itself become the object of human greed and of human desire⁴⁶.

This is exactly what has made West Bank streets overcrowded with modern car brands, which banks played a significant role, injecting hundreds of millions of dollars to finance them. To own a modern car directly from the showroom only takes three days, including licensing and loan transactions. This way, a customer owns a luxury car and pays instalments from an originally low income over a reimbursement period of seven years. Loan advertisements have flooded West Bank streets. To facilitate customer transactions, car dealers have linked their trade activity to many banks. To resell a car later to the same dealer for a newer version has brought people into an endless cycle of consumption, and consequently, an open-ended cycle of loans, or so-called loan rescheduling. With the construction of new residential neighbourhoods, demand on housing loans has increased as well. Owners contract banks to facilitate customer loans. Gradually, the old form of economic relations, including a direct business relationship between purchasers and sellers, has faded away. Banks are now the primary mediator between both parties.

Who Serves Who?

When a large group of rentier stakeholders meet together, especially in the banking, real estate or tourism sector, they start, they start to talk about an economy of the type which does not need a nation or society, but speculators and investors in quest of the highest profit margins⁴⁷.

An established security force is a prerequisite to developing an economic system

46 Harvey, David, 1989. *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*, Blackwell Publishers, Cambridge MA and Oxford UK, p. 101-2.

47 Abu Musleh, Feras. June 21, 2014. *Rentier Stakeholders: Banks Wronged and Wage Adjustment Unrighteous*, Al Akhbar, Lebanon. <http://al-akhbar.com/node/209002>

and creating an enabling investment climate. Allegations of security coordination with the Israeli occupying authorities are exaggerated and incomplete. Security forces are supposed to protect the economy and create an enabling environment for corporations, including banks. In parallel, private security companies have developed. Relevant staff are deployed outside offices of many economic establishments and companies in Ramallah. From the onset, the service-based Palestinian economy has espoused a theory premised on absenting the public sector and converting the state from one of service delivery to a security state, where citizens are left to take care of themselves. The state is occupied with creating a climate that attracts foreign investments; i.e. facilitate a process of pillage. It also provides human resources to work for investors, while at the same time it represses any protests against the injustice resulting from pillages, which are usually associated with the opening of markets⁴⁸. Also incapable of influencing general economic trends, the government's effective control of banks is reduced. "Banks impose their own policies and programmes on the government. The latter borrows from the former. The government does not support small enterprises, nor does it have the appropriations to do so. Guarantees are given by financiers, not by the Palestinian government. Those finance the implementation of projects and programmes."⁴⁹ In this relationship and in line with the liberal logic, the government supervisory power is fragile and ineffective as to enforce laws or approve regulations that run counter to corporate and bank interests.

6. What if the Government Collapses?

Every time negotiations stall, dissolution of the PA is posed as a public demand. (For over 20 years, Palestinian-Israeli negotiations have recurrently stalled and resumed. Each time, Palestinians are forced to start from scratch.) However, it is doubtful if the Palestinian President is serious or determined to go on with this option. Political feasibility of the PA dissolution has not been assessed. As an alternative of this argument, the PA's role and relationship with the Israeli occupying authority need to be redefined.

This statement has not disrupted bank operations, however. Although they are key economic establishments in the Palestinian territory, banks have not organised even a single meeting to address this scenario and potential impact on their operations and future capability of collecting debt from individuals and government. Such an encounter has never been held either on the level of the ABP and

48 Harvey, David. 2005. *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press.

49 Interview with Ibrahim al Hussari, ASALA. Personal interview by Nahed Smara.

bank, or at least between branch managers. For example, at the time the unlimited access to loans was offered, public sector staff have been a primary target by banks. Earlier, some banks used to stipulate that a government employee serve as a guarantor. When the number of borrowers was over 70,000, World Bank experts were stating in their economic reform plans that the public sector employed a very excessive number of staff that their wage bill was high. In spite of real wage erosion, World Bank was of the opinion that public sector personnel posed a large burden on the general budget. One third of these employees could be laid off by retirement on pension. Accordingly, the public sector could be slimmer, less costly, and more productive!

Other economic reflections, on e.g. prices, have never realised. Not an official report was issued as to address declining investments are a result of the above statement. To this effect, banks envisaged two scenarios: (1) Banks can get through the crisis and the PA collapse will not necessarily imply a breakdown of the banking system.

“Banks will not close down. Lessons were learned from the unpaid wage bill crisis in 2006. Although the government and public sector staff borrow, the bank does not lend over 50% of deposits at hand. The bank is ready to cope with such a financial situation. Banks are cautious and never grant large loans to public sector personnel. In light of less risks, higher payroll and job security, banks prefer to target the private sector. Banks also requests that private sector staff be guarantors of borrowers employed by the government.”⁵⁰ In case of total collapse, half of bank deposits will be lost. This is, presently, the worst case scenario.

Under deteriorated political conditions, local banks apply new mechanisms to help them cope with political crises, which delay or reduce payments. In this context, unions should play a clear role in oversight and defence of borrowers with a view to minimise seizure of mortgaged houses and properties. Rescheduling of loans or bounced cheques will not include further commissions or interests. For example, following the June-July 2014 war on Gaza, all bank managements were requested to postpone loan instalments payable by borrowers (including individuals, institutions and companies) until the end of 2014. Postponement will be at the borrower’s request and written approval. If a guarantor’s written approval could not be provided, the borrower’s application should be endorsed. Any further commissions/interests would not be added to postponed instalments. These directives,

⁵⁰ Ibid.

however, do not apply to customers who had defaulted on debt before the Israeli offensive was launched on the Gaza Strip⁵¹. This risk is afforded by banks, ensuring a direct clash with the local community is avoided. On the other hand, the PMA obliges banks to deduct 15% of new profits (known as cyclical reserves) per annum. Annual deduction continues until it reaches 20% of the bank's paid-in capital. Cyclical reserves are meant to enhance bank capacity to afford credit and market risks as well as to cope with delinquent or doubtful debts⁵².

7. The Society in Confrontation with Itself: Exacerbating Individualism

Many research papers, studies and articles by Palestinian authors and researchers indicate a widespread individualistic trend within the Palestinian society, exerting an immediate impact on the Palestinian national cause. Use of private finance has been diverted to meet basic needs, which could have been provided outside scope of the market. Also by tightening the grip within the network of financial relations, individuals are taught to meet their needs through the market - mostly by borrowing - rather than wage a collective struggle in order to obtain social rights. Accordingly, the individual sense of personal value has transformed. Personal value is no longer measured by solidarity with the society or the collective struggle, but by individual properties. After such a financial relation with debt was established, our relationship with the society has taken over an individualistic nature, imparting a profound influence on the broader political project. People are increasingly interested in stability and capability of debt payment, effectively exterminating the potential group struggle⁵³.

According to Jamil Hilal, an increasing number of Palestinians have been legitimating and protecting a self-interested complacency, putting it into a higher rank than wider collective interests and community concerns. This is a result of several factors. Most importantly, the neoliberal economic system embraced by the PA has been supported by key donors. Staff of the bloated PA public sector are haunted by any change which may jeopardise their livelihoods. Depending on foreign aid, Palestinian NGOs have been playing a growing role, showing a clear neoliberal political bias and priorities designed to maintain the Oslo "peace process" at any price. Additionally, the power and reliability of

51 PMA: Citizens' Bank Loans Postponed in the Gaza Strip, September 01, 2014. <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=724467>. Ma'an News Agency, (in Arabic).

52 Abu Rujeilah, Muhannad, and Fathi Surour, 2013. Socio-economic Impacts and Risks of Expanding Consumer Loans, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

53 Haniyyah, op. cit.

political organisations and parties has dwindled⁵⁴. To put Palestinians in a liberal context, including in economy, governance and human rights agenda, was not sufficient. It has already been clearly announced that the struggle would be a costly process. "Economic initiatives have become a fashionable tool for resolving armed conflicts. For example, it is now common to hear in policy circles ... that if people can be given 'an economic stake in their own future', then the costs of a turn or return to violence will be sufficiently high that violence will become much less likely. More generally, many have come to believe that economic initiatives (broadly, sanctions or the threat of sanctions, aid, investment and favourable trading arrangements, or the promise of these) can provide effective incentives for giving up - or abstaining from - violence."⁵⁵ These measures affect one side of the struggle only. While these incentives are employed to drive Palestinians away from "violence, Israel - the Occupying Power - has never been threatened of any type of sanctions against its current practices, including pillage and confiscation of Palestinian land and property. Theorists have always provided political coverage of Israeli offensive actions throughout the prolonged years of occupation. To raise cost of the struggle now means an exorbitant price, which Palestinians might pay later.

The current deficiency (that is, promoted individualistic trends among a large number of Palestinians) is attributed to political factors. Most importantly, declining political party activity is of a broader impact than bank loans, which trap dozens of thousands of individuals and households. Personal, household and government debt is logically associated with a higher cost of any upcoming protest movement. This theory affects states more. Third world debt has grown to more than \$2.5 trillion, and the cost of servicing it - over \$375 billion per year as of 2004 - is more than all third world spending on health and education, and twenty times what developing countries receive annually in foreign aid⁵⁶. According to Perkins, the loans are so large that the debtor is forced to default on its payments after a few years. The price often includes one or more of the following: control over United Nations votes, the installation of military bases, or access to precious resources such as oil. Of course, the debtor still owes us the money - and another

54 Hilal, Jamil. May 21, 2014. 'What Impedes the Outbreak of a Third Intifada?'. <http://al-shabaka.org/ar/node/771> The Palestinian Policy Network (Al-Shabaka), (in Arabic)

55 Keen, David, 2011. Economic Initiatives to Tackle Conflict: Bringing Politics Back In, DESTIN, LSE, Crisis States Occasional Papers 9. <http://www.lse.ac.uk/internationalDevelopment/research/crisisStates/download/op/OP9Keen.pdf>

56 Perkins, John, 2000. Confessions of an Economic Hit Man, Berrett-Koehler Publishers, California.

country is added to our global empire⁵⁷. Logically, personal debt has multifaceted impacts. In particular, the current system should be maintained as it provides employment opportunities that enable individuals to pay debt obligations. According to Hilal, more than 140,000 public sector employees, NGO staff and their families are haunted by any change. This is a result of an experience of an 18-month financial siege and of self-centred concerns. The majority of interviewees, including specialists or bank staff, are of the view that consumer loans targeting households and persons have consolidated individualism and self-centred personal interests. In contract, interest in public affairs has declined. In a society where the poor and unemployed comprise 27% of the total population, banks cannot tempt all people into consumer loans. However, to create incessant needs for such an essential class, a common characteristic of which is an ability to repay loans, would be a logical assumption.

8. Conclusion

Repeated lending does nothing to make the debt repayable.

What is wrong? Is it about these banks, the way they operate, or about the PMA policies? Can banks operate in a better fashion? Can people come to avoid consumer loans? Can they look for a source to finance their businesses away from bank mediation? This is possible. It takes place in the many business transactions conducted directly remotely from banks. It is frequently the case in many transactions between people.

To deal with debt and borrowing as a handy mechanism in order to solve financial problems piles up deficit, choking the government with it. Repeated lending also does nothing to make the debt repayable, as debt keeps mounting without countries becoming more able to service the loans. Countries that received higher loans have plunged further into debt⁵⁸. Therefore, lending does not provide a substantial, future solution for budget deficit. To be indebted means a speedy piling up of debt without being able to repay it. Debt has often been depicted as the only entry point to development. According to official statistics, the output of this process was greater poverty and more poor in those countries which were subject to political blackmail by creditors and donors. Palestine is one model in

⁵⁷ Ibid.

⁵⁸ Easterly, William, 2006. *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good*, The Penguin Press, New York.

terms of political blackmail both through conditional financing and in terms of ineffective foreign aid. For example, per capita share of foreign aid was US\$ 391.8 in 2006, and increased to US\$ 488.6 in 2007 and up to US\$ 685.5 in 2008. In spite of this unprecedented rise of foreign aid, public debt increased by 100% during the reporting period - from US\$ 1 billion to US\$ 2 billion under the caretaker government⁵⁹. This debt piled up at the same pace over next years.

On an individual level, banks offer the so-called loan rescheduling, allowing access to a larger loan to cover an earlier loan. This has made individuals rely further on banks to finance their obligations. Debt rescheduling or access to a loan to cover earlier financial obligations has made individuals more vulnerable and weaker in any economic crisis or even to meet their basic needs.

Balanced lending policies necessitate that funds be channelled into investment enterprises, which generate employment opportunities, ultimately benefiting the Palestinian economy. To approve disadvantages of loans and consumer life patterns requires that the PMA provide more restrictions on the lending policy. At least, a balance should be in place with other sectors. Hence, new lending policies need to be implemented with a view to create new employment opportunities and reduce poverty rates. This necessarily implies the need for a review of the policy of imports either from Israel or the rest of the world. A revision should also address PA policies which, according to PA national development plans, promote competitiveness at the expense of local production support as well as individualism at the expense of community action. Capital structure of the system will be overridden by new mechanisms designed to deliver needed resources to people for re-production. Taking account of public, rather than capital, needs⁶⁰. Banks are a priority in our government policy. Gradually sinking in bank loans, this policy has driven our government (still under occupation and sustained by foreign aid) to pay hundreds of millions of dollars in interests, debt servicing, and late interest charges. Banks are committed to strict security measures in opening accounts and providing financial transfers. Worse, the key investment managed by banks is focused on how to grant us more loans at higher interest rates. Simply put, banks give us the deposits we keep in our bank accounts, but returns them to us in the form of loans at high interest rates. In other words, banks resell our money back to us. This situation should necessarily change. The PMA must restore balance to lending policies and retrain consumer loans.

59 Riyahi, Iyad, 2011. Rising Foreign Aid and Poverty in the Occupied Palestinian Territory. <http://www.bisan.org>

60 Harvey, op. cit.

Recently, banks have engaged in various forms of business transactions between people. Nothing is isolated from bank mediation. To reinstate older economic forms will minimise bank control and hegemony. Banks will not be the most dominant in our life and business transactions. You can buy a house directly without a bank's mediation. This is no exaggeration. Economic transactions will not be affected. This was the case in the past and is partially currently the case in some areas. It should be further consolidated and turned into a main practice when individuals refuse to access banks. It is fine that bank profits are damaged by this policy. In reality, we are piling up profits for bank board members and some senior bank shareholders.

Interviews

No.	Institution/researcher	Person interviewed	Venue	Date
1.	Ramallah Municipality	Eng. Usamah Hamidi	Ramallah Municipality offices	12/6/2014
2.	Arab Bank	Luay Hawwash	Masyoun	7/8/2014
3.	Bank of Palestine	Shakir as Safadi	Bank of Palestine, Ein Misbah	7/7/2014
4.	Housing Bank		Bank main office	28/8/2014
5.	Ibrahim al Hussari	4. Housing Bank 5. Asala Association 6. under the institutional name put Birzeit University, and under person name put Muhannad Abu Rujeilah 7. in the blank put Nissan Company 8. put in all the blanks Hyundai Co.	Palestinian Businesswomen's Association (ASALA)	21/8/2014
6.	Muhannad Abu Rujeilah		Birzeit University	28/8/2014
7.	MENA Investment Co. (MENA), Dealer of Nissan Motors	Yihya Saleh		10/8/2014
8.	Hyundai Motor Palestine Ltd.			
9.	Automobile Trading Company (Auto Zone), dealer Peugeot	Amin Jaradat	Main office, Jerusalem road	18/6/2014
10.	Palestinian Central Bureau of Statistics	Ashraf Samarah	PCBS offices	18/8/2014

Bibliography

- Abu Rujeilah, Muhannad, and Fat'hi Surour, 2013. *Socio-economic Impacts and Risks of Expanding Consumer Loans*, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).
- Al Haj, Tareq. "Potential Impacts of Local Developments on Palestinian Banks in the West Bank". *Journal of Bethlehem University*, no. 23 (2004).
- Al-Riyahi, Iyad, 2013. *Development and Financing in Palestine*, Social and Economic Policy Observatory (MARSAD), Ramallah.
- Easterly, William, 2006. *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good*, The Penguin Press, New York.
- Harvey, David. 2005. *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press.
- Harvey, David. 1989. *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*, Blackwell Publishers, Cambridge MA and Oxford UK.
- Haniya, Adam, 2012. *Development as a Tool of Struggle: Confronting the Context of Hegemony in Palestine*, Centre for Development Studies, Birzeit University.
- Keen, David, 2011. *Economic Initiatives to Tackle Conflict: Bringing Politics Back In*, DESTIN, LSE, Crisis States Occasional Papers 9.
- Klein, Naomi, 2007. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*, Knopf Canada.
- Perkins, John, 2004. *Confessions of an Economic Hit Man*, Berrett-Koehler Publishers, California.
- Woods, Ngaire, 2006. *The Globalizers: The IMF, the World Bank, and their Borrowers*, Cornell University.
- Websites, articles, reports, and interviews are cited in footnotes.